مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد ٥١المجلد ١ يوليو ٢٠٢٠
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها

د/ ريهام مصطفى عبد الحميد محمد الجوهرى
مدرس تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بـــ ٦ أكتوبر

مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد ٥١المجلد ١ يوليو ٢٠٢٠
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها

الملخص:

تحددت مشكلة الدراسة في "التعرف على العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها وذلك من خلال التعرف على أهم هذه المتغيرات المتمثلة فى الحوكمة وأهم عناصرها الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى : "وصف العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها " ، وذلك من خلال تحديد أبعاد ممارسة معايير الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها، وصف ممارسة الشفافية كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها، وصف الدور الذى يمكن أن يقوم به المنظم الاجتماعى لدعم ممارسة الحوكمة فى الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها وسعت الدراسة لتحقيق بعض الفروض وهى **الفرض الرئيس الأول:** " من المتوقع أن يكون مستوى ممارسة ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها متوسطا "، **الفرض الرئيس الثاني**: " من المتوقع أن يكون مستوى دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الحوكمة فى الجمعيات الاهلية وتحقيق اهدافها متوسطا "**الفرض الرئيسى الثالث** : من المتوقع أن يكون انعكاسات ممارسة ابعاد الحوكمة فى الجمعيات الاهلية على تحقيق أهداف التنمية متوسطاً.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الجمعيات الأهلية، الحوكمة، الشفافية، المشاركة

Abstract:

The problem of the study was determined in "Identifying the relationship between the dimensions of good governance and the achievement of the civil societies of its goals through identifying the most important of these variables represented in governance and its most important elements: transparency, accountability and popular participation. This study seeks to achieve the following:" Description of the relationship in the dimensions of good governance and achieving associations The eligibility of its objectives, "through defining the dimensions of exercising the standards of good governance and achieving the NGOs for their goals, describing the practice of transparency as one of the dimensions of good governance and achieving the NGOs for their goals, describing the role that the social organizer can play to support the practice of Governance in good governance and the achievement of civil society goals and the study expanded to achieve some of the assumptions which are the first main hypothesis: “It is expected that the level of practicing good governance and achieving civil society’s goals is average.” The second main

hypothesis: "It is expected that the level of the role of the social organization in supporting Exercising governance in NGOs and achieving their goals as medium" .

key words: Good governance, NGOs, governance, transparency, participation

أولاً: مدخل إلى مشكلة الدراسة :

تواجه الحكومات على مختلف مستوياتها فى العديد من بلدان العالم تحديات متعددة نتيجة للزيادة المطردة فى احتياجات ومشكلات الناس فى المجتمع من جانب ومن جانب أخر عجز الموارد المالية والتنظيمية المتاحة فى المجتمع عن الوفاء بتلك المتطلبات المستمرة، ومن ثم فلا يمكن أن يتم الاقتصار على الجهود الحكومية فقط فى تنفيذ الاستراتيجيات التنموية فى أى مجتمع كان بغض النظر عن ثقافته السائدة أو طبيعة المستوى الاجتماعى والاقتصادى له، فتحتاج عمليات التنمية المستدامة إلى توظيف الجهود الأهلية أيضاً فى دعم الجهود الرامية للتنمية فى المجتمع فضلاً عن ضرورة الاعتماد على أطر بحثية وخطط منهجية واعية من شأنها توجيه الخطط التنموية الهادفة لإحداث التغيير المقصود والمخطط لتقديم خدمات واقعية ومشبعة لاحتياجات المواطنين ووفقاً لترشيد وتوظيف كافة الإمكانيات والموارد المتاحة وبهدف السعى الدؤوب لتحقيق مزيد من التنمية لسكان المجتمع وبما يعمل على تحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى وعدالة توزيع الموارد والخدمات الموجهة لهم(عبد العال، ٢٠٠٦، ص١٣٩) .

كما يشهد المجتمع تطور هائل وتحولات إجتماعية واقتصادية وسياسية مستمرة وتنامى فى اعداد الكيانات غير الحكومية والتى تعمل فى مختلف المجالات الخاصة بمناحى الحياة سواء كانت الصحية او التعليمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بما يساند الجهود الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وبات الاهتمام بتلك الكيانات الاهلية وتقييم جهودها ضرورة مُلحة للمجتمع وبما يعزز قيم المسئولية الاجتماعية(محسن، مهدى، ٢٠١٠، ص٤٢٦)

كما أن قضية التنمية ترتبط بصورة اساسية بقيم المشاركة والديمقراطية والمسئولية الاجتماعية والمواطنة ومن أهم القضايا التى تواجه المجتمعات النامية والتى تواجه مشكلة صعوبة إيجاد التوازن فى حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجاتهم (حمودة، ١٩٩٥، ص٥)

وبذلك تعد عملية الحكم الرشيد يهدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء على اعتبار أنها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقي والتقدم والرفاهية (شفيق، ١٩٩٤، ص٤).

حيث تعتبر التنمية الشاملة فى الريف والحضر أحد الأهداف الإستراتيجية للدولة ، ومحورهذه التنمية هو الإنسان حيث تتحقق التنمية بناء على مبادرات أفراد المجتمع وذلك من خلال مراعاة المحاسبية والمشاركة الواسعة من جانب سكان المجتمع باعتبارهم شركاء في التنمية (المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، ٢٠٠٤، ص١٨٥).

كذلك تعد عمليات مناهضة الفساد والحد من استنزاف الموارد واهدار المال العام واللامركزية والشفافية والمشاركة احد اهم مقومات جهود المنظمات المجتمعية في سبيلها نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهى قضية حتمية ومطلباً أساسياً بالنسبة للمجتمعات النامية بوصفها الوسيلةالاساسية لتخطي التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة وتحقيق فرص الحياة الكريمة فى فترة زمنية مناسبة ، وذلك من خلال تعبئة الموارد لدفع المجتمع خطوات إلى الأمام (خاطر، ١٩٩٩، ص٧).

وترتبط ابعاد النزاهة والشفافية والالتحام بقضايا ومشكلات المجتمع تضرورة ملحة لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة التى تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطرقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هى الأخرى ، والتى لابد أن تشارك فيها كل نظم وأجهزة مؤسسات المجتمع وأن تعمل فى ضوء ظروف والايديولوجية السائدة فى المجتمع (نصير، ٢٠٠٠، ص ٨).

وعلى ذلك لم يعد الالتزام بقصر الحوكمة مسئولية النظم والأجهزة الحكومية وحدها بل هى مسئولية المجتمع بأسره تقودها الحكومة وتنفذ السياسات اللازم تحقيقها بمشاركة ديموقراطية حقيقية وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني فأصبح الشراكة والتعاون فى الحكومة ومكونات المجتمع المدنى شرطاً لتحقيق التنمية وتجاوز عقبات تحقيقها (عبد الصمد، ٢٠٠٤، ص ١٥٠).

وبذلك يمكن القول بأن الجمعيات الاهلية احد أبرز منظمات المجتمع المدنى ما هى إلا أجهزة لممارسة تنظيم المجتمع لما تقوم به من مجهوداتها لتحقيق التنمية داخل المجتمع سواء كان مجتمع ريفي أو مجتمع حضري بما يتفق مع أهداف وأساليب الطريقة من خلال الالتزام بعمليات أساسية كالمشاركة الفعالة والشفافية والنزاهة والمساءلة والمرونة مع المنظمات الحكومية في دفع معدل الأداء التنموى لها (محمد، ٢٠٠٧، ص ٨٧١).

كذلك فيؤكد التراث النظرى لطريقة تنظيم المجتمع على أهمية الحوكمة لزيادة فاعلية أداء المنظمات غير الحكومية وفي تطوير برامجها بالجودة التى ترضى العملاء المستفيدين من برامجها وخدماتها وفي مواجهة الإنحراف الذي يمكن أن يؤثر علي تأديتها للخدمات التي يحتاجها أبناءالمجتمع ويزيد من الاعتراف المجتمعى والثقة فيما تقدمه تلك الجمعيات من برامج وخدمات ، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على رعاية تلك الاجهزة الاهلية وإمدادها بالموارد المالية والبشرية التى تنميها وتطور من اهدافها بإستمرار.(عبد الله، ٢٠١٣، ص٢٦٠)

وهو ما يلقى على المنظم الاجتماعى مسئولية مهنية فى تطبيق ابعاد الحكومة للجميعات الاهلية التى يعمل بها ويمكن فى هذا السياق أن يسعى المنظم الاجتماعى الباحث الى قياس أوجه العائد الاجتماعى الذى توفره الجمعيات الاهلية ،قياس مدى التزامها بأنشطتها تجاه المجتمع ،واستقصاء رضا العملاء المستفيدين من خدمات تنظيمات الاهلية ، وتحديد المكانة التى تتبؤها المنظمة بالمجتمع ،قياس حجم الاعتراف المجتمعى بخدماتها، وتحديد حجم الدعم الذى تحصل عليه الجمعية وتحديد أوجه إنفاقه وفقاً لما هو مخطط ومتفق عليه ، ويعمل على توجيه الجمعية نحو بناء قاعدة بيانات محدثة ودقيقة بخدماتها وبرامجها وإتاحتها أمام الجهات المشرفة عليها أو الاجهزة الرقابية وتيسير الاتصالات والعلاقات التنسيقية بين مختلف اقسام الجمعية، وتوجيه القائمين على إدارة تلك الجمعيات بالالتزام بقيم العدالة والشفافية والنزاهة والموضوعية وغيرها من قيم الحكم الرشيد (على، ٢٠١١، ص٦٣).

كذلك فيحتم على الجمعيات الاهلية لكى تتمكن من تحقيق اهدافها فى ضوء تحقيق التنمية المؤسسية لمجتمعها الداخلى بما يحافظ على خصوصيتها ومرونة وتيسير الاجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها ، والحد من الصعوبات الادارية والمالية التى تواجهها وتقويم جهودها بصفة مستمرة وبما يحدث نقلة نوعية فى برامجها وخدماتها(السمالوطى، ٢٠١١، ص١٤)

هذا ولقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث مغيرات الدراسة بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك على النحو التالى :

١-دراسة (2005 Liebert) والتى قد تناولت أبعاد الحكم الرشيد من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والعمل على تحقيق اللامركزية واهمية مراعاة النزاهة والافضاح عن أنشطة تلك الكيانات والنظم وتوضيح مصادر تمويلها والرعاة القائمين عليها والعمل

على تحقيق مزيد من الدعم والثقة في جهود تلك النظم المجتمعية لمختلف الخدمات المتوقعة منها نتيجة للأحداث السياسية والإقتصادية والتى تؤدى إلى عدم قدرة الحكومات المحلية على القيام بوظائفهم والأدوار المتوقعة منهم. (Gray, 2005)

٢- دراسة (MbayLo 2006) سعت الى التعرف على التصور الخاص بمنظمات العمل الاهلى والعمل على تفسر واقع المجتمع المدني كوسيلة للتفكير فى الديمقراطية والحكم الرشيد من أجل التنمية وقد وأوصت بأهمية مراعاة مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وقيم اعلاء المصالح العامة عن الخاصة كاولوية قصورى يجب أن تكون جزء من إستراتيجية المنظمات الاهلية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على الحكم الرشيد (Lo, 2006)

٣- دراسة (2006Patrick) والتى قد أشارت إلى أهمية تطبيق أبعاد الحوكمة عبر مراعاة معايير أطر المحاسبية والعمل على مطالبة الكيانات المحلية بتحسين طرق إعدادهم وتقديمهم للمعلومات المالية والادارية، وضرورة الالتزام بالأسس والقواعد المحاسبية، وتسجيل أصول البنية التحتية لدى الجهات الحكومية المشرفة عليها بصورة واقعية بحيث تتسنى عملية مساءلتهم بصورة اجرائية . (Patricia, 2007)

٤- دراسة (سميرة محمد ٢٠٠٧) والتى أيدت أن مفهوم الحوكمة يشير الى نوع العلاقة بين الدولة والمواطنين والذى تتوسط فيه النظم الاهلية ومن فيجب أن يتم التركيزعلى فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شئون العمل الاهلى فى المجتمع من خلال العمل على تحقيق التنمية ومحاربة الفساد عبر التركيزعلى قيم المساءلة والشفافية وعقلانية قراراتها المؤسسية وتقييم انشطتها وغيرها من ابعاد هامة للحكم الرشيد (عبد الوهاب، ٢٠٠٧، ص ص ٢٦-٢٧) .

٥- دراسة (2007 Siriprakob) بحثت ابعاد الحكم الرشيد من خلال العلاقة بين اللامركزية وتاثيراتها على الحوكمة وخاصة فى تمكين المنظمات الاهلية فى دعم قيم ومبادئ تتعلق بالفعالية ، الكفاءة ، العدالة ، المشاركة ، الشفافية والمساءلة بإعتبارها كعناصر اساسية لحوكمة برامجها (Prakorn, 2008)

٦- دراسة (منال حامد ٢٠١٠) تناولت أهمية الدور الاعلامى فى تفعيل أبعاد حوكمة المؤسسات وأثره على تحسين جودة تقاريها المالية والادارية وتطبيق أبعاد الحوكمة عبر إعداد ونشر كافة المعلومات وفقا للمعايير المحاسبية, نقل المعلومات وإمكانية وصولها لمستخدميها, إجراء المراجعة السنوية, مع وجود منهج فعال يساعد على تقديم التحليلات التى تقدمها الجهات الرقابية والتفتيشية ومحاربة الفساد فيها وزيادة فرص اختلاس المال

العام والعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة وبما يعمل على زيادة الثقة فى برامج ومشروعات المنظمات ورفع معدلات الدعم المقدم لها وزيادة اعداد المتطوعين والرعاة والممولين والمحافظة على حقوق العملاء وزيادة حجم الخدمات المقدمة للمستفيدين (فراج، ٢٠١٠).

٧- دراسة (محمود صبحى ٢٠١١) اكدت على اهمية عدم الفصل بين ملكية رأس المال والتحكم فى ادارة المنظمات الاهلية للحد من تفاقم مشكلاتها خاصة اذا تعارضت المصالح بين مؤسسى الجمعية وممولها وبين جهازها الادارى والمتطوعين بها حيث قد يقوم المديرين بادارة المؤسسة لتحقيق مصالحهم الخاصة بدلا من تحقيق مصالح المستفيدين والقائمين على إدراتها، والذى يمكن علاجه عن طريق تطبيق آليات لحوكمة تلك المنظمات، وبذلك يتم تطبيق تلك القواعد والآليات التى يتم وضعها فى حل مشكلات المنظمة الادارية والمالية والتنظيمية وبناء برامج الاصلاح المؤسسى والاستفادة من تجارب تطبيق الحوكمة .(محمد، ٢٠١١)

٨- دراسة (اشرف يونس ٢٠١١) استهدف البحث في محاور حوكمة جمعية تنمية المجتمع المحلي من خلال المشاركة في العمل التطوعي، والمشاركة في صنع القرار، والشفافية، والمساءلة، وتمثيل القاعدة الشعبية، والتعرف علي العلاقة بين درجة حوكمة الجمعية وبين متغيرات مرتبطة بدرجة التاهيل المهنى للعاملين بها من خلال الدورات التدريبية في مجال عمل الجمعية, ودرجة كفاية الإمكانات البشرية للجمعية, ودرجة كفاية الإمكانيات التجهيزية والمكانية والمالية وعدد سنوات العمل التطوعي والدرجة العلمية وتاثير تلك المتغيرات في تفسير تباين الدرجة الإجمالية لحوكمة الجمعية الاهلية والكشف عن التصورات المستقبلية للحوكمة في ضوء أهميتها بهدف تحقيق الشفافية والعدالة داخل الجمعيات الاهلية(محمد، ٢٠١١) .

٩- دراسة (عبد الرحمن عبد الفتاح ٢٠١٢) تطرقت الى تحديد أسباب فشل العديد من الشركات العملاقة نتيجة لنقص الاهتمام بالحوكمة بشكل عام وبحوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص ، سواء من قبل المنظمات المهنية أو من قبل الباحثين بها وبالإضافة إلى فشل عملية المراجعة الذي صاحب انهيار تلك المؤسسات ، حيث توجد حاجة ملحة للارتباط الشديد بين تكنولوجيا المعلومات وحوكمة المؤسسات نظرا لأن الحوكمة تؤدى إلى حسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في خدمة أغراض المؤسسة من خلال توظيف أساليب السلطات والصلاحيات المرتبطة بها والتي يتم تطبيقها بغرض إنجاز الأنشطة التكنولوجية

الضرورية و للاستجابة للاحتياجات الاستراتيجية والبيئية للمؤسسة ونشر القوائم والتقـــارير المالية لها على مواقعها على شبكة الانترنت بصورة أكثر شفافية (عبد الفتاح، ٢٠١٢).

١٠- دراسة (محمد ابراهيم ٢٠١٢) أشارت الى ان الحوكمة الى وضع كافة الاطراف أمام مسئوليتهم بما في ذلك المسئولين والمتهمين وهيئات المجتمع المدنى ذات الصلة بأنشطة المنظمات الاجتماعية ، فهم من يتأثر بشكل مباشر بالقرارات التى تصدرها تلك النظم والمؤسسات بمختلف مجالات عملها فلا يجب أن تصدر فيه القرارات بمعزل عنهم وعليهم الالتزام بها وتنفيذها دون أن يكونوا قد شاركوا فى مناقشته أو تحديد مسارات قرارتها وتسليط الضوء على اسهامات تطبيقات الحوكمة فى رفع كفاءة المؤسسات الاجتماعية وتحقيق جودتهاالمؤسسية ورفع كفاءتها (عطوة، ٢٠١٢).

١١- دراسة (محمد محمد ٢٠١٣) تناولت ابعاد الحوكمة من خلال ابعاد مجال المراجعة كمحاولة لدرء اخطار العمل وتخطى الازمات المؤسسية وعناصر الحوكمة بالمنظمات محل المراجعة وضرورة فهم اعباء المراجع ومحتوى تقرير المراجعة والتدريب على فحص محاضر القوائم المالية وما يرتبط به من تقارير المراجعة ومحاضر اجتماعات الجمعيات ومحاضر اجتماعات لجان المراجعة ونماذج التقييم المؤسسى بصورة موضوعية لإصدار تقارير مراجعة نظيفة وبناءاًعلى تقارير دقيقة ضماناً للحفاظ على ثقة المؤسسة ودعم جهودها المجتمعية(الديسطى، ٢٠١٣).

١٢- دراسة (محى محمد ٢٠١٤) تناولت موضوع حوكمة المنظمات ودورها فى مكافحة الفساد المالى والإدارى وقد تزايدت اهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية التى يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات والمؤسسات الرقابية والتى تعمل على تطبيق اليات الحوكمة فيما يتعلق بالتفتيش والرقابة المستمرة للحد من الاهمال او الفساد بمختلف انواعه والعمل على ترشيد القرارات وتحسين اساليب الادارة مالياً وادارياً في المجتمع(مسعد، ٢٠١٤)

١٣- دراسة (جانست ابراهيم ٢٠١٥) ترتكز على طبيعة تطبيق ابعاد الحوكمة من خـــلال تقييم جهود الجمعيات الأهلية فى مصر على محور أساسي هـــو تعبئـــة جهـــود الأفـــراد والجمعيات لإحداث التنمية في المجتمع لصالح الأفراد والجماعات وحل مشكلاتهم والإسهام في مؤازرة جهود الدولة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمـــع، والعمل على علاج ضعف القدرات المؤسسية خاصة فى مجالات الحكم الـــداخلي والقيـــادة واتخاذ القرارات و التقييم المؤسسي لخدمات المنظمات الاهلية لمحاور رئيسية هي وضوح

الهدف، المشاركة، المساءلة، الشفافية، تمثيل القاعدة الشعبية، انتخابات مجلس الإدارة وتداول المسئوليات القيادية للجمعية الاهلية لتتوافق مع مبادئ الحوكمة الحديثة(ريحان، ٢٠١٥) .

١٤-دراسة (اشرف محمد ٢٠١٥) تناولت أهمية البحث عن سبل التأهيل المهني للمراجعين الداخليين في بيئة العمل المؤسسى ليكون اكثر خبرة على تطبيق آبعاد الحوكمة، وتحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تقدمه الجمعية للمراجعين الداخليين والخارجين لانشطتها وبرامجها خاصة وأن التأهيل المهني للمراجعين يعد أحد مقومات تطبيق الحوكمة والتأكد من توافر وسائل حماية كافية للأصول والالتزام بالقوانين واللوائح المؤسسية بما يعمل على تدعيم آليات الحوكمة وإجراء اختبارات مقننة ومعايير محددة للمراجعين بهدف قياس التأهيل المهني للمراجعين ومنحهم السلطة التي تمكنهم من الالزام بتطبيق قرارتهم.(إبراهيم، ٢٠١٥)

١٥- دراسة (غربى الشمرى ٢٠١٦) هدفت الدراسة لتقديم انموذج مقترح لتطبيق الحوكمة الاكاديمية للجامعات الاهلية وقد أشارت الى أن مفهوم الحوكمة الاكاديمية بأنها نظام يتم بموجبه اخضاع الانشطة الاكاديمية لمجموعة من اجراءات وضوابط ومتطلبات تحسين الاداء التدريسي والبحث العلمي وخدمة المجتمع, كما تمثلت ابرز أبعاد الحوكمة فى بتطبيق معايير جودة الخطط الدراسية وجودة المقررات الدراسية, وتعزيز مبدأ الانتماء والولاء للوطن, وضبط انشطة التدريس والمحاضرات والانشطة اللاصفية وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات وسهولة انتقالها وتداولها, وتوفير التمويل الكافي لبناء التجهيزات والمعامل الحديثة(مرجى، ٢٠١٦).

١٦- دراسة (محمد سمير٢٠١٨) تناولت الحكم الرشيد وتدعيم قيم رأس المال الاجتماعي علي المستوى المحلي من خلال تحديد مستوى ابعاد الحكم الرشيد علي المستوى المحلي وقد توصلت الى أن مستوى أبعاد الحكم الرشيد علي المستوى المحلي مرتفع خاصة عندما يكون مستوى قيم رأس المال علي المستوى المحلي مرتفع والقدرة على تاهيل الموارد البشرية وخاصة بالجهاز الادارى بالاجهزة التنموية على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الششتاوى، ٢٠١٨)

١٧- دراسة (رضوى محى الدين ٢٠١٩) سعت الى تحديد مستوي أبعاد الحكم الرشيد من خلال تحديد مستوي أبعاد تطوير الأداء المؤسسي بالمجالس المحلية، تحديد أكثر أبعاد الحكم الرشيد ارتباطا بتطوير الأداء المؤسسي وذلك وفقا للمؤشرات التالية (المشاركة،

العدالة الاجتماعية، الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، العدالة الاجتماعية والمحاسبية) (محى الدين، ٢٠١٩)

١٨- دراسة (احمد صلاح ٢٠٢٠) تناولت الحوكمة الرشيدة كمتغير في التخطيط لإدارة الازمات والكوارث بالمجتمع المحلي وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي متوسطاً وأن مستوى مراحل التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي متوسطاً وتوجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة والتخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي

مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

١) استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في رصد وتحديد المتغيرات العالمية الراهنة.

٢) استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في وصف الحوكمة وابعادها فيما يخص دعم قدرات الجمعيات الاهلية على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاستجابة لها بمرونة .

٣) فهم معوقات تطبيق الحكومة والمتغيرات العالمية المعاصرة والتى يمكن أن تعيد صياغة العلاقة بين أجهزة ومنظمات المجتمع وخاصة المدنية فيما تقوم به من جهود تنموية .

٤) إستخلاص أهم ابعاد الحوكمة فى الجمعيات الاهلية والتى تساعدها على تحقيق اهدافها وخاصة فيمايتعلق بقيم الشفافية والمشاركة والمسئولية الاجتماعية والمسائلة

٥) محاولة فهم بعض المؤشرات التى يمكن من خلالها التعرف على مدى تأثير ممارسة المتغيرات المجتمعية فى العلاقة فى النظم والأجهزة الاهلية ومدى انعكاس ذلك على تحقيق أهدافها التنموية.

٦) استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى معرفة أطراف الحوكمة بالجمعيات الاهلية وهى (الجمعيات الاهلية - منظمات المجتمع المدنى - المواطن -الأجهزة الحكومية- الجهات الرقابية)

٧) استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في وضع ومعالجة مفاهيمها ووضع فروض الدراسة.

وبناءاً على ما سبق يمكن للباحثة القول أن المتغيرات المعاصرة ، والتى من أهمها التغيرالذى حدث فى دورالدولة، والذى تقلص لصالح فاعلين آخرين فى المجتمع بحيث أصبح يتعين عليها إشراك كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وعلى وجه الخصوص الجمعيات الاهلية فى تقديم الجهود التنموية، وفى عملية تقديم بعض الخدمات التى كانت تقليدياً تقدم بواسطة الدولة، ذلك التغير انعكس بالتالى يتطلب العمل على تطبيق معايير مقننة تلزمها بتطبيق أبعاد الحكم الرشيد وضمان نزاهتها ودعم قيم المسئولية الاجتماعية والمشاركة واللا مركزية والمرونة والمساءلة وغيرها من قيم تعمل على دعم عقلاينة قراراتها فيما تقدمه من برامج ومشروعات .

وتأسيساً على ما سبق من عرض للتراث النظرى ونتائج العديد من الدراسات السابقة تعتبر هذه الدراسة محاولة فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص فى البحث عن اوجه العلاقة التى تربط بين تطبيق أبعاد الحكم الرشيد فى الجمعيات الاهلية وإنعكاس تطبيق تلك الابعاد على تنمية قدرتها على تحقيق أهدافها فى المجتمع ، وأن أهم مقومات أبعاد الحوكمة هو ما يتصل بالشفافية وعقلانية وديمقراطية القراروضمان المشاركة الفاعلة والمساءلة ومراعاة النزاهة والحد من الفساد والمركزية البيروقراطية فى تنفيذ برامجها ودعم ثقة الجمهور والجهات الرقابية المسئولة عن أنشطة وبرامج الجمعيات الاهلية فى المجتمع والاخذ بمقترحات وشكاوى المستفيدين من برامج وأنشطة تلك الجمعيات بعين الاعتبار من جانب المسئولين عن إدارتها.

ثانياً: المنطلقات النظرية للدراسة:

١. نظرية المنظمات:

هي نظرية تعنى بدراسة كيفية تنظيم الناس أو الأشخاص حيث أن المنظمة تتمثل فى جماعة من الأشخاص يتفاعلون معاً وتحقق المنظمة ثلاثة أنواع من النشاطات ومنها تحقيق الأهداف -الحفاظ على الأنساق الداخلية - التكيف مع البيئة الخارجية) ، فالمنظمة جماعة من الأشخاص يرتبطون معاً للعمل تجاه تحقيق هدف أو غرض معين(Ghernil, 2008, p3) .

وترى النظرية أن المنظمات ضرورية لتحقيق أهداف المجتمع وهى وحدات تعمل فى إطاربيئة أو مع وحدات ومنظمات أخرى لتحقيق الهدف العام للمجتمع وممارستها لأنشطة متعددة والعمل فى ميادين مختلفة لخدمة المواطنين (عبد اللطيف، ١٩٩٩، ص ص ١٤٦-١٥٣) .

وتختلف مداخل دراسة وتحليل المنظمات وفقاً لاتجاهات ومراكز اهتمام كل عالم وهنا تظهر مستويات للتحليل: (الرباط وآخرون، ٢٠٠٠، ص ص ٦٨- ٦٩)

١) مستوى تحليل الدور
٢) مستوى التحليل البنائى
٣) مستوى التحليل التنظيمى

وترى الباحثة أنه يمكن الاستفادة من مكونات النظرية فى ربط دورمنظمات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الاهلية العاملة من خلال تطوير نفسها وبناء قدراتها وتبنى أعضاءها لقيم اجتماعية مشتركة ومدى تفاعلها الحكيم مع البيئة الخارجية من خلال مواجهة التحديات المجتمعية المعاصرة بما يساعد فى تحديد مدخلاتها المستقبلية لتحقيق مزيد من الفعالية لأدوارها وآليات عملها وترشيد قراراتها وضمان نزاهة القائمين عليها والحد من اى فرص للفساد او العبث بمواردها وترى الباحثة أنه يمكن الاستفادة من نظرية المنظمات خلال الدراسة الحالية فيما يلى :

١) وضع بعض المؤشرات الأساسية المرتبطة بفرض الدراسة الأول لوصف المتغيرات المجتمعية وقدرة الجمعيات الاهلية على العمل معاً في ظل تلك المتغيرات.
٢) يمكن الاستفادة من نظرية المنظمات فى وصف ممارسة الحوكمة كأحد المتغيرات المجتمعية المؤثرة على العلاقة بين الجمعيات الاهلية والجهات الرقابية المسئولة عنها .
٣) وصف المتطلبات وشكل العلاقات الفوية للجمعيات الاهلية لتحقيق اهدافها فى إطار الحكم الرشيد .
٤) تحديد أبعاد ومتغيرات الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية كأحد الاركان الاساسية للحكم الرشيد .

ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة وبناء على ما سبق في "التعرف على العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها وذلك من خلال التعرف على أهم هذه المتغيرات المتمثلة فى الحوكمة وأهم عناصرها الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية .

رابعاً: أهمية الدراسة:

١) محاولة إضافة موضوعات تتصل ببتقديم دراسات ذات أهمية وهي تنمية المجتمع المحلي من خلال التعرف على المتغيرات المجتمعية التى تؤثر على العلاقة فى أجهزة التنمية المحلية .

٢) الإهتمام العالمى المتنامى بكل من اللامركزية والحوكمة المحلية كمداخل ومتطلبات ضرورية لتحقيق التنمية المدفوعة باعتبارات وخصوصية المجتمعات المحلية .

٣) الإهتمام العالمى النوعى بمفهوم الحوكمة عامة ، الحوكمة المحلية خاصة وذلك بأبعادها المختلفة.

٤) ربط مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال طريقتها في تنظيم المجتمع بالمتغيرات المجتمعية المعاصرة عامة وبحث انعكاساتها على المستوى المحلى بصفة خاصة.

٥) الإسهام في التعرف على الدور الذى يمكن أن يقوم به المنظم الاجتماعى في دعم ممارسة الحوكمة فى أجهزة التنمية وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المحلية

خامساً: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى :

"وصف العلاقة فى أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها " ، وذلك من خلال:

١) تحديد أبعاد ممارسة معايير الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها.

٢) وصف ممارسة الشفافية كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها ، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

أ. مظاهر ممارسة الشفافية كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها.

ب. انعكاسات ممارسة الشفافية كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها

٣) وصف ممارسة المساءلة فى فى الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

أ. مظاهر ممارسة المساءلة كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها.

ب. انعكاسات ممارسة المساءلة كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها

هـ. وصف ممارسة المشاركة كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها ، وذلك من خلال المؤشرات التالية: .

. مظاهر ممارسة المشاركة كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها.

. انعكاسات ممارسة المشاركة كأحد أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها على

٤) وصف الدور الذى يمكن أن يقوم به المنظم الاجتماعى لدعم ممارسة الحوكمة فى الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها وذلك من خلال :

- دوره فى دعم المشاركة الشعبية .
- دوره فى دعم المساءلة
- دوره فى دعم الشفافية .

سادساً: فروض الدراسة :

الفرض الرئيس الأول: " من المتوقع أن يكون مستوى ممارسة ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها متوسطا "

مؤشرات قياس الفرض:

- مظاهر ممارسة الشفافية
- مظاهرممارسة المساءلة
- مظاهرممارسة المشاركة الشعبية

الفرض الرئيس الثاني: " من المتوقع أن يكون مستوى دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الحوكمة فى الجمعيات الاهلية وتحقيق اهدافها متوسطا ".

مؤشرات قياس الفرض:

- دوره فى دعم المشاركة الشعبية .
- دوره فى دعم المساءلة
- دوره فى دعم الشفافية .

الفرض الرئيسى الثالث : من المتوقع أن يكون انعكاسات ممارسة ابعاد الحوكمة فى الجمعيات الاهلية على تحقيق أهداف التنمية متوسطا

مؤشرات قياس الفرض من خلال قياس انعكاسات الحكم الرشيد فيما يخص ابعاد:

- قياس انعكاسات المشاركة الشعبية
- قياس انعكاسات المساءلة
- قياس انعكاسات الشفافية .

سابعاً: مفاهيم الدراسة وإطارها النظرى :

(أ) مفهوم الحوكمة : الحوكمة لغوياً مشتقة من الفعل حكم يحكم ويوجه ويمارس السلطة (البعلبكى، ٢٠٠٤، ص٣٩٦)

فهى التقاليد والعمليات التى تقررکيفية ممارسة السلطة وكيفية سماع صوت المواطنين وكيفية صنع القرارفي قضايا ذات اهتمام عام (محجوب، ١٩٩٣، ص ٢١)

ويرى اخرون بأنها الإدارة الفعالة للشئون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتحسين القيم التى ينشدها الأفراد والمجموعات فى المجتمع المحلى (Hyun, 1994, p17).

واستخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلى من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (Christie, 1995, pp 209- 210)

ويعرفه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بأنها تخصيص وإدارة الموارد استجابة لمشكلات جماعية تتسم بمجموعة من السمات كالشفافية (United Nation, 1997, p33)

وترى الباحثة أن مفهوم الحوكمة تعنى بالدراسة الحالية إجرائياً :

١- تمثل تلك العمليات أساس للحكم العقلانى السليم فى تحقيق أهدافها .
٢- ترتبط بالقرارات والأنشطة والمشروعات والبرامج التى تؤديها الجمعيات الاهلية.
٣- تساعد تلك العمليات على تحقيق جودة البرامج والمشروعات التى تقدمها الجمعيات الاهلية.
٤- تقدم صورة واضحة أمام المستفيدين من خدمات وبرامج الجمعيات الاهلية .
٥- تزيد ثقة الجمهور المستهدف من خدمات وبرامج الجمعيات الاهلية .
٦- ترتبط بإستثمار الموارد المتاحة فى تحقيق الاهداف المحددة وفقاً لخطة زمنية مقننة.
٧- العمليات التى تقوم بها الجمعيات الاهلية لتحقيق أهدافها التنموية فى خدمة المجتمع

(ب) مفهوم ابعاد الحكم الرشيد: تشير الحوكمة المحلية تشير إلى بعدين أساسيين هما (United Nation, 2006, pp2-3)

- البعد التمثيلى :ويشير إلى تعزيزوتقويةالمشاركة، وتمكين كافة المنظمات، المؤسسات، والأفراد، على المستوى المحلى، مع التركيز على دورمنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى عملية الحوكمة المحلية.

- البعد الفنى : ويشير إلى تعزيز السياسات والبرامج على المستوى المحلى والمتعلقة بالتنمية الفعالة للموارد المحلية وتوصيل أو تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج والرقابة

أوالصيانة و لذلك فإن الحوكمة المحلية عبارة عن نظام مؤسسى والتى تعتمد على معـــايير إجرائية وتنظيمية لإدارة الشئون المحلية ويتصف بثلاث أبعاد جوهرية وهى كالتالى :-

(١) الشفافية : ويقصد بالشفافية أن القرارات تصدر وتعرض أمام الجميع بطريقة واضحة دون غموض ويتضمن ذلك وضوح القواعد والإجراءات التى تنظم صدور القرارات ســعياً لدعم السلطات المحلية المسئولة عن إدارة الموارد العامة بكفــاءة وفعاليــة (نــاجى،٢٠٠٧ ص١٨١)

وترى الباحثة أن مفهوم الشفافية يتربط بعدة انواع وفقاً للدراسة الحالية كالتالى :

- تقديم تقارير واضحة ووافية عن انشطة الجمعيات الاهلية .
- العملية التى تسعى الى تحقيق العدالة فيما يقدم للمستفيدين من خدمات .
- عرض كافة الانشطة والبرامج والوثائق امام الجمهور بصورة علنية ووافية .
- عدم التستر على اى مسئول عن اى خروق قانونية او مالية او ادارية .
- إمداد الجهات الرقابية بكافة المعلومات والبيانات اللازمة بأنشطة وبرامج الجمعية

(٢) المشاركة : ترتبط بمشاركة المواطنين كأفراد وجماعات في صنع واتخاذ القرار فيمــا يتعلق بالشأن العام المحلى ومع الشراكة فى الــسلطات أو الأجهــزة المحليــة ومنظمــات المجتمع المدنى المحــلــيــــــــة (Romeo, 2002, pp 2-3)

وترى الباحثة أن مفهوم المشاركة يتربط بعدة انواع وفقاً للدراسة الحالية كالتالى :

- المساهمة الفاعلة من جانب المستفيدين في أنشطة وفاعليات الجمعيات الاهلية .
- التطوع في انشطة وبرامج الجمعية وفقاً لما هو مخطط لتحقيق اهدافها سواء كان بالراى او بالعمل او بالوقت او بالمال .
- مساعدة الجمعية على الوصول الى المستفيدين من خدماتها وتــذليل صــعوبات تحقيــق اهدافها.

المشاركة الفعالة في مختلف الفعاليات التى تعقدها الجمعية داخل وخارج مقرها .

- تقديم مقترحات وملاحظات مفيدة حول ما تقدمه الجمعية من برامج سعياً لتحسين جــودة برامجها وانشطتها .
- المساهمة في مختلف انشطة الجمعية وفى القــرارات الخاصــة بــالبرامج الاجتماعيــة والاقتصادية التى تقدمها .

(٣) المساءلة :ترتبط بإمكانية سؤال القيادات والمسئولين عن إتخاذ القرارات عما بدر منهم ومحاسبتهم امام الراى العام،والتأكد من إستيفاء الاهداف المعلنة للافراد والمؤسسات وفقاً لما يتم ممارسته فعلياً (الكايد، ٢٠٠٦، ص٥)

وأن أهم عناصر أسلوب الحكم المحلى الرشيد هم (الشفافية - المساءلة- المشاركة الشعبية) (الرفاعى، ٢٠٠٦، ص١١٦) .

وترى الباحثة أن مفهوم المساءلة يتربط بعدة انواع وفقاً للدراسة الحالية كالتالى :

- امكانية التحقيق والمناقشة للمسئولين والعاملين بالجمعيات الاهلية
- السؤال حول ما تقدمه الجمعيات الاهلية من برامج ومشروعات تنموية وفقاً لما هو مخطط له .
- مطابقة ماهو معلن من اهداف مع ما تم تحقيقه في الواقع .
- فحص كافة الوثائق والمستندات الداعمة والمدللة على انشطة تلك الجمعيات .
- البحث عن ماهية برامج تلك الجمعيات ومصادر تمويلها.
- قد تكون تلك المساءلة شخصية او امام المسئولين او امام المستفيدين او مساءلة عامة.
- اتخاذ الاجرءات القانونية اللازمة مع اى خروقات تصدر عن تلك الجمعيات .

(ج) مفهوم الجمعيات الاهلية : يتكون القطاع الأهلى أو القطاع الثالث من المنظمات غير الهادفة للربح والتى تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية التطوعية أو غير الربحية.(قنديل، نفيسة، ١٩٩٤، ص٢٩٠)

ولعل اهم الخصائص المميزة للجمعيات الاهلية كالتالى :

١- أن الجمعيات الأهلية غالباً ما تستخدم كجسر فى البناءات غير الرسمية والرسمية فى نسق الخدمات الإنسانية.

٢- تقوم على اسس وجهود تطوعية لخدمة المجتمع الذى تنشا فيه

٣- أن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معاً فى الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.

٤- أن هذه الجمعيات فى الوقت الحاضر أصبحت أكثر رسمية.(Neting, 1993, pp 105- 106)

ويتحدد مفهوم الجمعيات الاهلية وفقاً للدراسة الحالية كالتالى :

١) مجموعة من التنظيمات الحرة التطوعية لتحقيق مصالح أفرادها.
٢) تهدف إلى إقامة علاقات ثقافية مع المنظمات العاملة في المجتمع.
٣) هي نسق مفتوح يتأثر ويؤثر بالبيئة والمنظمات المحيطة.
٤) تتحدد الجمعيات الاهلية في هذه الدراسة فيما يلى(جمعية التضامن – جمعية الصعيد للتنمية – جمعية طرة الأسمنت – جمعية الرقى – جمعية النور)

ثامناً :الشفافية كعنصر أساسي للحوكمة :

ارتبط بنشأة منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية إلا أن الهدف اتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل المساءلة أو المحاسبة ويرتبط أيضاً بالحكم الرشيد فى المجتمع (عيسى، ٢٠٠٦، ص٤٠٤) كما أن المعلومات كلما كانت تعطى صورة واقعية للظروف المجتمعية من جانب واحتياجات الأهالى الملحة من جانب آخر مما يساعد المنظمات على وضع سياستها ملائمة وواقعية (المليجى، ٢٠٠٢، ص ٢٥٧) .

أ. أهمية الشفافية :

تكمن أهمية الشفافية في تحديد مدى فعالية نظم العمل والأدوات الرقابية التى تحكم كافة المراحل التى تمر بها الخدمة من إجراءات تسبق تقديم الخدمة وصولاً لتحقيق النزاهة والشفافية والمسئولية فى أداء العمل على المستوى المحلى فهى تقطع السبل امام التشكيك والشائعات وتمكن المواطن من االنقد المبرر على أعمال الحكومة وطلب التعويض عما يلحقه من ضرر والى جانب أنها تجعل الموظف أكثر ضرراً وحرصاً على أعمال خشية المساءلة (منظمة أمان، ٢٠١١، ص ١).

ب. متطلبات الشفافية: (جمعية الشفافية الكويتية، ٢٠١٢، ص٤) أن يكون هناك تعليمات واضحة لتنظيم عملية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وأن يكون هناك آلية واضحة للإفصاح عنها من قبل المعنيين بالتفتيش وان تحقيق الشفافية يتطلب تحديد أبعادها من حيث المضمون ونطاق النشر ومكانه (الصاوى، ٢٠٠٩، ص٧)

جـ. متطلبات تحقيق الشفافية على المستوى المحلى (عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٤- ١١٥) **:**

١. ضرورة مراعاة وضوح التشريعات واستقرارها وانسجامها مع بعضها البعض وتحديثها بصفة مستمرة
٢. ضرورة توافرالهيئات القانونية والقضائية النزيهة القادرة على متابعة قضايا الفساد .

٣ـــ. زيادة الوعى بتكاليف الفساد وصوره وآثاره.

٤. توسيع عملية مكافحة الفساد من خلال عدم التستر على المفسدين ومن يعاونهم (المغرب، ٢٠١٠، ص٤)

(٢) المساءلة كعنصر أساسي للحوكمة:

يطلق على الإجراءات المتبعة لربط المسئولية بالأداء فى أى منظمة وأن أهميتها القيمية ترتبط بصورة أو بأخرى بتحقيق قيم متعددة بها (فوزى، ١٩٩٨، ص ص ١٨-١٩) .

كما أن المساءلة في آليات الحكم الرشيد وتوافر المعلومات والأسلوب الذى تتفق عليها كافة الأطراف المعينة وتشرف على تنفيذها مؤسسات تؤمن بمبادئ ومعايير الشفافية (الجبالى، ٢٠٠٩، ص١١) .

بـــ. متطلبات المساءلة في مجال التنمية المحلية وفقاً لنموذج الحوكمة: (البرادعى، أمين، ٢٠٠٧، ص ص ٧٦- ٧٧)

١) ضرورة وجود رقابة لصيقة أكثر على الإدارات التنفيذية .

٢) أهمية وجود قدر كبير من الشفافية لكل الاطراف المشاركة فى عملية المساءلة .

٣) العمل على اكتساب موظفى الخدمة المدنية مهارات جدية أهمها الحيادية فى العمل.

٤) بيان حدود المسئولية والمساءلة لكل من الحكومة والمنظمات المحلية.

(٣) المشاركة كأحد العناصر الأساسية للحوكمة :

تعتبر المشاركة هي ركن اساسى لمخلف جهود التنمية بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً (عبد اللطيف، ص٣٣٩)

كما ترتبط مشاركة المواطنين في المشروعات المجتمعية بسيادة روح الديمقراطية وتبنى صور مشاركة المواطنين فى التعبير الحر عن احتياجاتهم ومشكلاتهم وهو ما يسرع رتم تلك المشروعات (Spiegel, 2008, p5) .

أ) أهمية المشاركة (عويس، السروجى، ١٩٩٩، ص٣٠٧) **:**

- العمل المشترك فى أفراد المجتمع في مواجهة المشكلات المجتمعية.
- إكساب المشاركين خبرات ومهارات تزيد من كفاءتهم .
- اهتمام المشاركين باتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والتنفيذ والمتابعة والتقويم ككل.

ب) متطلبات تحقيق المشاركة بالجمعيات الاهلية على المستوى المحلى (شوقى، ١٩٩٣، ص٦٢).

١) ضرورة الاهتمام بآراء ومقترحات المواطنين المحليين بصفة مستمرة.

٢) مراعاة الاتجاه نحو اللامركزية لرفع مستوى المشاركة الشعبية بالمجتمع المحلى.

٣) تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بالمشاركة الشعبية.

تاسعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١.نوع الدراسة : تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية ، فالدراسة الوصفية تهدف الي وصف موضوع أو مشكلة البحث وتقرير خصائصها وتحديدها تحديدا كيفياً وكمياً(أبو النصر، ٢٠٠٤، ص١٣١) .

٢. نوع المنهج المستخدم : (شفيق، ٢٠٠٥، ص٨٧) يشير الي الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة ، لذا إعتمدت هذه الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل للقيادات والعاملين بالجمعيات الاهلية محل الدراسة وعددهم (٨٥ مفردة) واستطاعت الباحثة الوصول الي (٧٨ مفردة) منهم وتطبيق الأداة عليهم.

٣. أدوات الدراسة : تمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة إستبيان للقيادات والمسئولين بالجمعيات الاهلية محل الدراسة حول العلاقة بين ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها.

٤. صدق الأداة : حيث تم عرض الأداة على عدد(١٥) عضو من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية .

٥. ثبات الأداة :تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا ــ كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لأستمارة استبيان حول العلاقة فى ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها، وذلك لعينة قوامها (١٥) مفردة مجتمع الدراسة وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (١) نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا ــ كرونباخ) (ن=١٥)

م	المتغير	معامل (ألفا ـ كرونباخ)
١	ثبات لإستمارة استبيان المبحوثين بحي المطرية ككل.	٠,٨٤

وتعتبرهذه المستويات عالية ومقبولة ويمكن الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وذلك للوصول إلى نتائج أكثر صدقاً وموضوعية لاستمارة الاستبيان، ويمكن

الاعتماد على نتائجها وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة إلى جانب الاستفادة من بعض المقاييس واستمارات الأستبارالمرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغيرمن المتغيرات الخاصة بالدراسة وتم حساب الصدق الظاهري لدليل المقابلة شبة المقننة للخبراء، حيث تم عرضه على عدد (١٠) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الإعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض.

٦. مجالات الدراسة :

(أ) المجال المكاني

تحدد المجال المكاني فى (جمعية التضامن– جمعية الصعيد للتنمية– جمعية طرة الأسمنت– جمعية الرقى– جمعية النور)

ويرجع إختيار الباحثة لتلك الجمعيات أنها تقوم فعلياً بتطبيق مؤشرات الحوكمة ، موافقة المسئولين بتلك الجمعيات على تطبيق الدراسة الميدانية ، والى جانب تمتع القائمين على تلك الجمعيات بخبرات فنية وادارية ترتبط بمؤشرات الحوكمة بالجمعيات الاهلية .

(ب) المجال البشري

جميع المبحوثين بالجمعيات الاهلية محل الدراسة وعددهم (٨٥) توصلت الباحثة الى التطبيق على (٧٨) عضو وهذا ما كان متاح للباحثة.

(ج) المجال الزمني : فترة جمع البيانات من ٢٠١٩/١١/١ حتى ٢٠١٩/١١/٢٩م.

٧. أساليب التحليل الإحصائي :

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي بإستخدام برنامج (SPSS .V. 17.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية :

١) التكرارات والنسب المئوية. ٢) المتوسط الحسابي :

وتم حسابه للمقياس الثلاثي عن طريق :

المتوسط الحسابي = ك (نعم) x ٣ + ك (إلى حد ما) x ٢ + ك (لا) x ١ / ن

(١) كيفية الحكم على مستوى العلاقة بين ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها باستخدام المتوسط الحسابي حيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي نعم (ثلاث درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم

حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢) ، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢= ٠,٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد في ١ ـ ١,٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد في أكثر من ١,٦٧ ـ ٢,٣٥	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد في أكثر من ٢,٣٥ ـ ٣	مستوى مرتفع

٣) الانحراف المعياري : ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين, كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط الحسابي, حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأول.

٤) المدى : ويتم حسابه من خلال الفرق فى أكبر قيمة وأقل قيمة.

٥) معامل ثبات (ألفا . كرونباخ) : لقيم الثبات التقديرية لأدوات الدراسة.

٧) الأعمدة التكرارية : وذلك لوصف استجابات المبحوثين في أشكال بيانية

عرض وتحليل النتائج المرتبطة بجداول الدراسة

(أ) وصف مجتمع الدراسة :.

عرض وتحليل الوصف العام للمبحوثين :

(١) النوع :

جدول (٢) توزيع المبحوثين حسب النوع ن=٧٨

م	النوع	الاستجابات	
		ك	%
١	ذكر	٦٤	٨٢,١
٢	أنثى	١٤	١٧,٩
	المجمـوع	٧٨	١٠٠

يـــوضح الجدول السابق توزيع القيادات المؤسسية حسب النوع حيث جاء الأتى:

أكبر نسبة من المبحوثين ذكور بنسبة (٨٢,١%) بواقع (٦٤مفردة), فيما نسبة الإناث (١٧,٩%) بواقع(١٤مفردة) كما تؤكد النتائج السابقة على أن أعلى نسبة من فى المبحوثين جاءت من الذكور وهذا يدل على ضعف التمثيل القيادى للجمعيات الاهلية بالنسبة للمرأة مقارنة بالذكور وهو ما اشارت اليه نتائج دراسة (أحمد عيسى٢٠٠٩)على أن طبيعة العمل فى هذا المجال تتطلب جهد كبير وتفرغ بالاضافة الى إتجاهات المواطنين السلبية نحو قيادة المرأة وتفضيلهم قيادة الرجل الى جانب العادات والتقاليد المرتبطة بالمجتمع المصرى والتى قد تعوق المرأة من العمل القيادى. (عيسى، ٢٠٠٩)

(٢) السن :

جدول (٣) توزيع المبحوثين حسب السن

م	السن	الاستجابات(ن=٧٨)	
		ك	%
١	٣٠ .	١٤	١٧,٩
٢	٣٥ .	٣	٣,٨
٣	٤٠ .	٩	١١,٥
٤	٤٥ .	٢٩	٣٧,٢
٥	٥٠ سنة فأكثر	٢٣	٢٩,٥
المجمـــوع		٧٨	١٠٠
س		٤٥,٣	
σ		٧	

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين حسب السن حيث جاء الأتى:

- أكبر نسبة من المبحوثين فـــي الفئـــة العمريـــة (٤٥,٥٠) ســـنة بنـــسبة (٣٧,٢%) بواقع(٢٩مفردة), ثم الفئة العمريـــة (٥٠ ســـنة فـــأكثر) بنـــسبة (٢٩,٥%) بواقـــع (٢٣مفردة), يليها الفئة العمرية (٣٠,٣٥) سنة بنسبة (١٧,٩%) بواقع (١٤مفردة), ثم الفئة العمرية (٤٠,٤٥) سنة بنسبة (١١,٥%) بواقع (٩مفردات), يليها الفئة العمريـــة (٣٥,٤٠) سنة بنسبة (٣,٨%) بواقع (٣مفردات), ومتوسط سن المبحوثين (٤٥) سنة تقريباً, وبانحراف معياري (٧) سنوات تقريباً.

(٣) الحالة الاجتماعية :

جدول (٤) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	المبحوثين (ن=٧٨)	
		ك	%
١	أعزب	٩	١١,٥
٢	متزوج	٥٧	٧٣,١
٣	مطلق	٢	٢,٦
٤	أرمل	١٠	١٢,٨
المجمـــوع		٧٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين حسب الحالة الإجتماعية حيث جاء كالأتى:

- أكبر نسبة من المبحوثين فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لهم متزوج بنـــسبة (٧٣,١%) بواقع (٥٧مفردة), يليها أرمل بنسبة (١٢,٨%)بواقع (١٠مفردات), ثم أعزب بنـــسبة (١١,٥%) بواقع(٩مفردات), يليها مطلق بنسبة (٢,٦%) بواقـــع (٢مفـــردة) كماقـــد تعكس النتائج السابقه على ان أعلى نسبة من المبحوثين جاءت من المتزوجين وفـــى

هذه الحالة يكون العضو كان قد وصل لحاله من الاستقرار النفسى مما يؤثر على عملية إتخاذ القرارعلى المستوى المحلى.

(٤) الحالة التعليمية :

جدول (٥) توزيع المبحوثين حسب الحالة التعليمية

م	الحالة التعليمية	المبحوثين(ن=٧٨)	
		ك	%
١	يقرأ ويكتب	٧	٩
٢	مؤهل أقل من المتوسط	٤	٥,١
٣	مؤهل متوسط	١٤	١٧,٩
٤	مؤهل فوق المتوسط	٢٧	٣٤,٦
٥	مؤهل جامعي	٢٢	٢٨,٢
٦	مؤهل فوق الجامعي	٤	٥,١
	المجمـــوع	٧٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين حسب الحالة التعليمية حيث جاء كالأتى :

- أكبر نسبة من المبحوثين حاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٣٤,٦%) بواقع (٢٧مفردة), ثم الحاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٢٨,٢%) بواقع (٢٢مفـــردة), يليها الحاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (١٧,٩%) بواقع (١٤مفردة), ثم الـــذين يقرأون ويكتبون بنسبة (٩%) بواقع (٧مفردات) , يليها الحاصلين علي مؤهل أقـــل من المتوسط, ومؤهل فوق الجامعي بنسبة (٥,١%) بواقع (٤مفردات) لكلا مـــنهم وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أحمد عيسى (٢٠٠٩) حيث جاءت أعلى نـــسبة للمستوى التعليمى فى دراسة للقيادات الادارية بمنظمات المجتمع المدنى جاءت فى التعليم المتوسط والتعليـــم العالى.(عيسى، ٢٠٠٩)

(٥) الوظيفة :

جدول (٦) توزيع المبحوثين حسب الوظيفة

م	الوظيفة	المبحوثين(ن=٧٨)	
		ك	%
١	قطاع حكومي	٤٤	٥٦,٤
٢	قطاع خاص	١٣	١٦,٧
٣	أعمال حرة	١٥	١٩,٢
٤	معاش	٦	٧,٧
	المجمـــوع	٧٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين حسب الوظيفة حيث جاء الأتى أن أكبر نـــسبة (٥٦,٤%)بواقع(٤٤مفردة) من المبحوثين يعملون بالقطاع الحكومي, يليهـــا ذوي الأعمـــال

الحرة بنسبة (١٩,٢%) بواقع (١٥مفردة), ثم الذين يعملون بالقطاع الخاص بنسبة (١٦,٧%) بواقع (١٣مفردة), وأقل نسبة بالمعاش وهي (٧,٧%) بواقع (٧مفردة) وتتفق تلك النتائج مع ما قد جاءت به ويتفق هذا مع دراسة (سامر على٢٠١١) حيث أوضحت هذه الدراسة أن موظفى الحكومة هى الفئة المسيطرة على عضوية المنظمات الحزبية ووحداتة القاعدية(السقا، ٢٠١١).

(ب) عرض وتحليل النتائج المرتبطة بالعضوية في التنظيمات الشعبية والسياسية

(٣) الموقع في التنظيمات الادارى :

جدول (٧) توزيع المبحوثين حسب الموقع فى الهيكل التنظيمى (ن=٧٨)

م	الموقع الادارى	ك	%
١	أمين عام	١	١,٣
٢	أمين عام مساعد	١	١,٣
٣	أمين صندوق	٤	٥,١
٤	أمين لجنة	١٢	١٥,٤
٥	أمين مساعد لجنة	١٢	١٥,٤
٦	عضو بالجمعية	٤٨	٦١,٥
	المجمـــوع	٧٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن توزيع المبحوثين حسب حيث جاءت النتائج الأتية:

- أكبر نسبة المبحوثين موقعهم في التنظيمات الشعبية والسياسية عضو بالجمعية بنسبة (٦١,٥%) بواقع (٤٨مفرده) , ثم أمين لجنة, وأمين مساعد لجنة بنسبة (١٥,٤%) بواقع (١٢مفرده) لكل منهم , يليها أمين صندوق بنسبة (٥,١%) بواقع (٤مفردات) , وأقل نسبة للأمين العام, وأمين عام مساعد وهي (١,٣%) بواقع مفرده واحده لكل منهم وتعكس تلك النتائج وجود اهمام ووعى مجتمعى للعاملين والمسئولين بالجمعيات الاهلية باهمية العمل السياسى والمشاركة الشعبية فى أنشطة وقضايا المجتمع المختلفة.

(٤) العضوية في التنظيمات الاجتماعية :

جدول (٨) العضوية في التنظيمات الاجتماعية

م	العضوية	المبحوثين (ن=٧٨)	
		ك	%
١	العضوية بمراكز الشباب	١٨	٢٣,١
٢	العضوية بالنقابات العمالية أو المهنية	٣٠	٣٨,٥
٣	العضوية الجمعيات الاهلية	٣٠	٣٨,٥
	المجمـــوع	٧٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق العضوية في التنظيمات الاجتماعية :

- أكبر نسبة من المبحوثين عضويتهم في التنظيمات الخاصة بالمجتمع المدنى سواء بالنقابات العمالية أو المهنية, والعضوية بالجمعيات الاهلية بنسبة (٣٨,٥%) بواقع (٣٠مفرده) لكل منهم , ثم العضوية بمراكز الشباب بنسبة (٢٣,١%) بواقع (١٨مفرده) وقد تعكس تلك النتائج على وجود مشاركة فاعلة فى المبحوثين فى العديد من التنظيمات المجتمعية بجانب انتمائهم لعضويتهم داخل الجمعيات الاهلية .

(ج)عرض وتحليل النتائج المرتبطة بطبيعة العلاقة فى الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى الاخرى بالمجتمع :

(١) طبيعة العلاقة فى الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى الاخرى بالمجتمع:

جدول (٩) طبيعة العلاقة فى الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى الاخرى

م	طبيعة العلاقة	المبحوثين (ن=٧٨)	
		ك	%
١	علاقة تعاون	٥٤	٦٩,٢
٢	علاقة تنافس	١٤	١٧,٩
٣	علاقة صراع	١٠	١٢,٨
المجمـــوع		٧٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق طبيعة العلاقة فى الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى الاخرى بالمجتمع كالآتى:.

- أكبر نسبة من المبحوثين يرون أن طبيعة العلاقة فى الجمعيات الاهلية التى ينتمون اليها وفى التنظيمات المدنية الاخرى فى المجتمع المحلى هى بمثابة علاقة تعاونية بنسبة (٦٩,٢%), يليها علاقة تنافس بنسبة (١٧,٩%), ثم علاقة صراع بنسبة (١٢,٨%) ، وتعكس تلك النتائج على ان العلاقات التعاونية فى الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى الاخرى بالمجتمع حيث تحتل المرتبة الأولى من وجهة نظر المبحوثين على حد سواء وهذا يتفق مع دراسة (يحيى عبده ٢٠٠٥) و (دراسة مروة الرداف ٢٠٠٦) حيث أكدت على أن هناك تكامل فى الجمعيات الاهلية فى دعم برامج التنمية المحلية

- **(د) المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على العلاقة فى ابعاد الحكم الرشيد وفى تحقيق الجمعيات الاهلية لأهدفها:**

جدول (١٠) المتغيرات المجتمعية للحكم الرشيد

	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	الشفافية	٦٦	٨٤,٦	١٢	١٥,٤	.	.	٢٢٢	٢,٨٥	٠,٣٦	١
٢	المساءلة	٦١	٧٨,٢	١٧	٢١,٨	.	.	٢١٧	٢,٧٨	٠,٤٢	٢
٣	المشاركة الشعبية	٦٦	٨٤,٦	١٢	١٥,٤	.	.	٢٢٢	٢,٨٥	٠,٣٦	١
	المتغير ككل								٢,٨٢	٠,٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق المتغيرات المجتمعية المؤثرة فى الحكم الرشيد كالأتى:

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أنه قد جاء في الترتيب الأول الشفافية, والمشاركة الشعبية بمتوسط حسابي (٢,٨٥), ثم جاء في الترتيب الثالث المساءلة بمتوسط حسابي (٢,٧٨), وقد يعكس ذلك رؤية المبحوثين تجاه الشفافية والمشاركة الشعبية والمساءلة , وهو معدل مرتفع مما يعكس تعظيم المبحوثين لقيم ممارسة الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية فى أجهزة التنمية المحلية فى المجتمع وخاصة للجمعيات الاهلية .

(٥) تأثير الشفافية كأحد ابعاد الحكم الرشيد فى عملية تحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها:

(١) مظاهر ممارسة الشفافية :

جدول (١١) مظاهر ممارسة الشفافية بالجمعيات الاهلية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	إقامة حوار مشترك لمناقشة القرارات التي تم اتخاذها على المستوى المحلي	٥١	٦٥,٤	٢٥	٣٢,١	٢	٢,٦	٢٠٥	٢,٦٣	٠,٥٤	١
٢	تقبل الآراء المنتقدة في الحوارات المشتركة.	٣٨	٤٨,٧	٣٨	٤٨,٧	٢	٢,٦	١٩٢	٢,٤٦	٠,٥٥	٣
٣	قناعة النخبة الصفوة بأهمية وضرورة تداول المعلومات في إنجاز برامج التنمية	٤٤	٥٦,٤	٢٤	٣٠,٨	١٠	١٢,٨	١٩٠	٢,٤٤	٠,٧١	٥
٤	فرض القيود على وسائل الإعلام أثناء تغطيتها لأنشطتهم وجلساتهم المشتركة	٢٨	٣٥,٩	٢٣	٢٩,٥	٢٧	٣٤,٦	١٥٧	٢,٠١	٠,٨٥	٨
٥	تعزيز حرية الصحافة وتمكينها من الوصول للمعلومة ونشرها	٣٤	٤٣,٦	٤٢	٥٣,٨	٢	٢,٦	١٨٨	٢,٤١	٠,٥٥	٦
٦	تدوين محاضر الاجتماعات المشتركة ووضعها في متناول أيدي الجمهور من خلال المواقع الإلكترونية	٣٥	٤٤,٩	٤٣	٥٥,١	.	.	١٩١	٢,٤٥	٠,٥	٤
٧	قيام كل التنظيمات المحلية بإعلان أهدافها وسياساتها بوضوح	٢٧	٣٤,٦	٤٩	٦٢,٨	٢	٢,٦	١٨١	٢,٣٢	٠,٥٢	٧
٨	الأخذ بمبدأ التعددية يتيح مزيد من الشفافية	٣٩	٥٠	٣٩	٥٠	.	.	١٩٥	٢,٥	٠,٥	٢
	المتغير ككل								٢,٤	٠,٣٧	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق مظاهرممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهلية كما يلى : حيث جاء في الترتيب الأول إقامة حوار مشترك لمناقشة القرارات التي تم إتخاذها على المستوى المحلي

بمتوسط حسابي (٢,٦٣), وجاء بالترتيب الثاني الأخذ بمبدأ التعددية يتيح مزيد من الشفافية بمتوسط حسابي (٢,٥), ثم جاء في الترتيب الثالث تقبل الآراء المنتقدة في الحوارات المشتركة بمتوسط حسابي (٢,٤٦), وجاء بالترتيب الرابع تدوين محاضر الإجتماعات المشتركة ووضعها في متناول أيدي الجمهور من خلال المواقع الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢,٤٥), وقد يعكس ذلك ما تتفق معه دراسة (نهي الشوبري ٢٠١٢) حول اهمية قياس مدي التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمساءلة تعبيراً عن مظاهرممارسة الشفافية فى العلاقة فى الجمعيات الاهلية والتى تمكن المجتمع المحلى من الوصول للمعلومات المتعلقة بنشاط الهيئات المحلية وكيفية متابعة أدائها.(الشوبرى، ٢٠١٢)

(٢) انعكاسات ممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهلية و تحقيق أهدافها:

جدول (١٢) انعكاسات ممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهلية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	التدفق الحر للمعلومات يسهم في إنجاز برامج التنمية المحليةعلى مستوى الحي	٣٢	٤١	٤٣	٥٥,١	٣	٣,٨	١٨٥	٢,٣٧	٠,٥٦	٣
٢	تداول المعلومات وتعدد مصادرها عامل أساسي في تصحيح مسار جهود التنمية	٢٦	٣٣,٣	٥١	٦٥,٤	١	١,٣	١٨١	٢,٣٢	٠,٥	٥
٣	تناول الأعلام للحوارات المشتركة فيهم يسهم في إنجاز برامج التنمية.	٣٨	٤٨,٧	٣٩	٥٠	١	١,٣	١٩٣	٢,٤٧	٠,٥٣	١
٤	احترام كل طرف لتوصيات الطرف الآخر يسهم في إنجاز برامج التنمية	٣٦	٤٦,٢	٤٠	٥١,٣	٢	٢,٦	١٩٠	٢,٤٤	٠,٥٥	٢
٥	التعدد المتكافئ يسهم في الارتقاء بمعدلات التنمية	٣١	٣٩,٧	٤٣	٥٥,١	٤	٥,١	١٨٣	٢,٣٥	٠,٥٨	٤
٦	تنظيم الحوارات والاجتماعات المشتركة يعد إضاعة للوقت والجهد والمال	٣١	٣٩,٧	٢٠	٢٥,٦	٢٧	٣٤,٦	١٦٠	٢,٠٥	٠,٨٧	٦
٧	احتكار جمعية واحدة للعملية التنموية يؤدي إلى نجاح جهود التنمية	٢٢	٢٨,٢	٣٤	٤٣,٦	٢٢	٢٨,٢	١٥٦	٢	٠,٧٦	٧
	المتغير ككل								**٢,٢٩**	**٠,٣٢**	**مستوى متوسط**

يوضح الجدول السابق انعكاسات ممارسة الشفافية للحكم الرشيد فى تحقيق أهداف الجمعيات الاهلية من خلال ما يلى حيث جاء في الترتيب الأول تناول الأعلام للحوارات المشتركة فيهم يسهم في إنجاز برامج التنمية بمتوسط حسابي (٢,٤٧), وجاء بالترتيب الثاني إحترام كل طرف لتوصيات الطرف الآخر يسهم في إنجاز برامج التنمية بمتوسط حسابي (٢,٤٤), ثم جاء في الترتيب الثالث التدفق الحر للمعلومات يسهم في إنجاز برامج التنمية المحليةعلى مستوى المحلي بمتوسط حسابي (٢,٣٧) وقد يعكس ذلك أن هى الأكثر تعبيراً عن انعكاسات ممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهليةعلى تحقيق أهداف التنمية المحلية من وجهة نظر المبحوثين حيث ركزت تلك

العبارات على أهمية التعددية كأحد آليات الحكم الجيد وعلى أهمية نشر المعلومات وتداولها لإنجاز برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.

تأثير المساءلة كاحد ابعاد الحكم الرشيد في الجمعيات الاهلية وعلاقتها بتحقيق اهدافها:

(٣) مظاهر ممارسة المساءلة

جدول (١٣) مظاهر ممارسة المساءلة

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	وجود قواعد عامة تنظم العلاقة فى الجمعيات الاهلية .	٢٢	٢٨,٢	٤٥	٥٧,٧	١١	١٤,١	١٦٧	٢,١٤	٠,٦٤	٥
٢	يوجد توازن في العلاقات فى الجمعيات الاهلية وبعضها البعض	٢٢	٢٨,٢	٤٦	٥٩	١٠	١٢,٨	١٦٨	٢,١٥	٠,٦٣	٤
٣	وجود إجراءات تمارس في حال تهرب أي طرف من الحوار المشترك	٢٤	٣٠,٨	٣٢	٤١	٢٢	٢٨,٢	١٥٨	٢,٠٣	٠,٧٧	٧
٤	الارتقاء بالدور التنموى للمواطن عامل مدعم لنظم المساءلة المحلية	١٩	٢٤,٤	٥٣	٦٧,٩	٦	٧,٧	١٦٩	٢,١٧	٠,٥٤	٣
٥	التعددية ضمانة لتنفيذ القرارات	٢٨	٣٥,٩	٤٨	٦١,٥	٢	٢,٦	١٨٢	٢,٣٣	٠,٥٣	١
٦	هناك إجراءات تتخذ في حالة عدم احترام التوصيات فى الأطراف	٢٤	٣٠,٨	٤٤	٥٦,٤	١٠	١٢,٨	١٧٠	٢,١٨	٠,٦٤	٢
٧	يتعامل كل طرف مع الآخر من منطلق الشراكة في التنمية	٢٤	٣٠,٨	٤١	٥٢,٦	١٣	١٦,٧	١٦٧	٢,١٤	٠,٦٨	٦
٨	تخضع كل ما تنفذه المجالس المحلية لمراقبة الجمعيات الاهلية	٢١	٢٦,٩	٣٤	٤٣,٦	٢٣	٢٩,٥	١٥٤	١,٩٧	٠,٧٦	٨
٩	تعتبر المركزية في اتخاذ القرارات من دعائم نظم المساءلة	٢٤	٣٠,٨	٣٢	٤١	٢٢	٢٨,٢	١٥٨	٢,٠٣	٠,٧٧	٧
المتغير ككل									**٢,١٣**	**٠,٣٦**	**مستوى متوسط**

يوضح الجدول السابق مظاهر ممارسة المساءلة كاحد ابعاد الحكم الرشيد في الجمعيات الاهلية وعلاقتها بتحقيق اهدافها حيث جاء في الترتيب الأول التعددية ضمانة لتنفيذ القرارات بمتوسط حسابي (٢,٣٣), وجاء بالترتيب الثاني هناك إجراءات تتخذ في حالة عدم احترام التوصيات فى الأطراف بمتوسط حسابي (٢,١٨), ثم جاء في الترتيب الثالث الإرتقاء بالدور السياسي للمواطن عامل مدعم لنظم المساءلة المحلية بمتوسط حسابي (٢,١٧) وقد يعكس ذلك أن مظاهرممارسة

المساعلة في العلاقة فى الجمعيات الاهلية . في تحقيق أهداف التنمية المحليةمن وجهة نظر المبحوثين وتعكس هذه النتائج أهمية وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسئولين وخصوصاً من حدوث النوعية والكفاءة واستخدام الموارد المجتمعية على المستوى المحلى وضرورة ترشيد وتدبير استخدام تلك الموارد.

انعكاسات ممارسة المساعلة فى الجمعيات الاهلية على تحقيق أهدافها:

جدول (١٤) انعكاسات ممارسة المساعلة فى الجمعيات الاهلية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)						المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تؤدي مساءلة المسئولين إلى تعطيل جهود التنمية	١٩	٢٤,٤	٢١	٢٦,٩	٣٨	٤٨,٧	١٣٧	١,٧٦	٠,٨٢	٧
٢	تمسك الجمعيات الاهلية بدورها الرقابي يسهم في نجاح برامج التنمية	٢٧	٣٤,٦	٥٠	٦٤,١	١	١,٣	١٨٢	٢,٣٣	٠,٥	٣
٣	يؤدي إزالة الصراع فى الأجهزة المحلية إلى الارتقاء بمستوى التنمية	١٨	٢٣,١	٥٩	٧٥,٦	١	١,٣	١٧٣	٢,٢٢	٠,٤٥	٤
٤	وجود قواعد وأسس واضحة لمحاسبة المسئولين يؤدي إلى نجاح جهود التنمية	٣١	٣٩,٧	٤٦	٥٩	١	١,٣	١٨٦	٢,٣٨	٠,٥٢	١
٥	تفعيل دور المحاكم في محاربة الفساد يدعم التنمية	٣٢	٤١	٤٢	٥٣,٨	٤	٥,١	١٨٤	٢,٣٦	٠,٥٨	٢
٦	تفعيل دور الإعلام في قضايا الفساد وعدم التستر على الفاسدين	٢٩	٣٧,٢	٣٦	٤٦,٢	١٣	١٦,٧	١٧٢	٢,٢١	٠,٧١	٦
٧	وجود انتخابات تنافسية حقيقية يسهم في تعطل جهود التنمية	١٢	١٥,٤	٢٧	٣٤,٦	٣٩	٥٠	١٢٩	١,٦٥	٠,٧٤	٨
٨	تعزيز حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات من دعائم التنمية	٢١	٢٦,٩	٥٣	٦٧,٩	٤	٥,١	١٧٣	٢,٢٢	٠,٥٣	٥
	المتغير ككل							٢,١٤		٠,٣٣	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق انعكاسات ممارسة المساعلة فى الجمعيات الاهلية على تحقيق أهدافها حيث جاء في الترتيب الأول وجود قواعد وأسس واضحة لمحاسبة المسئولين يؤدي إلى نجاح جهود التنمية بمتوسط حسابي (٢,٣٨), وجاء بالترتيب الثاني تفعيل دور المحاكم في محاربة الفساد يدعم التنمية بمتوسط حسابي (٢,٣٦), ثم جاء في الترتيب الثالث تمسك الجمعيات الاهلية بدورها الرقابي يسهم في نجاح برامج التنمية بمتوسط حسابي (٢,٣٣)وقد يعكس ذلك أن إنعكاسات ممارسة المساعلة فى العلاقة فى الجمعيات الاهلية . من وجهة نظر المبحوثين وتؤكد النتائج السابقة على أهمية وجود نظام للعقوبات يطبق بحق مرتكبى المخالفات المالية والإدارية وإتفقت

نتائج الدراسة مع دراسة (Patrick 2006) حيث أكدت على أن الإلتـزام بالأسـس والقواعـد المحاسبية يسهل عملية المساءلة.

(٤) مظاهر ممارسة المشاركة الشعبية في العلاقة فى الجمعيـات الاهليـة و تحقيـق أهدافها

جدول (١٥) مظاهر ممارسة المشاركة الشعبية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	العمل معا لاستحداث وسائل للتنمية تقوم على أساس المشاركة الشعبية	٣٧	٤٧,٤	٤١	٥٢,٦	.	.	١٩٣	٢,٤٧	٠,٥	٢
٢	الاشتراك في توفير قاعدة بيانات خاصة بآليات المشاركة الشعبية	٢٥	٣٢,١	٥١	٦٥,٤	٢	٢,٦	١٧٩	٢,٢٩	٠,٥١	٨
٣	التأكد من إرسال التصاريح للمواطنين لحضور الاجتماعات المشتركة	٣٣	٤٢,٣	٤٤	٥٦,٤	١	١,٣	١٨٨	٢,٤١	٠,٥٢	٤
٤	التأكد من إرسال التصاريح الصحفية لتغطية الحوار المشترك فيهم	٣٧	٤٧,٤	٣٦	٤٦,٢	٥	٦,٤	١٨٨	٢,٤١	٠,٦١	٥
٥	تعمل اللجان الشعبية معا لتنشيط المشاركة الشعبية	٣٤	٤٣,٦	٤٠	٥١,٣	٤	٥,١	١٨٦	٢,٣٨	٠,٥٩	٦
٦	يتم عمل بحوث ودراسات مشتركة للتعرف على احتياجات المجتمع	٣٨	٤٨,٧	٣٩	٥٠	١	١,٣	١٩٣	٢,٤٧	٠,٥٣	٣
٧	وجود انتخابات حرة نزيهة تجعل المواطنين أكثر حماسة للمشاركة	٣٣	٤٢,٣	٤١	٥٢,٦	٤	٥,١	١٨٥	٢,٣٧	٠,٥٨	٧
٨	القيام معا بإقرار خطط المشاركة الشعبية والإعلان عنها لأبناء الحي	٣٩	٥٠	٣٨	٤٨,٧	١	١,٣	١٩٤	٢,٤٩	٠,٥٣	١
٩	الاشتراك في توفير وتقديم محفزات لزيادة وتيرة الأهالي في المشاركة	٣٩	٥٠	٣٨	٤٨,٧	١	١,٣	١٩٤	٢,٤٩	٠,٥٣	١
	المتغير ككل								٢,٤٢	٠,٣٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن مظاهر ممارسة المشاركة الشعبية في الجمعيات الاهلية و تحقيق أهداف التنمية المحلية حيث جاء في الترتيب الأول القيام معا بإقرارخطط المشاركة الشعبية والإعـلان عنها لأبناء الحي, الإشتراك في توفير وتقديم محفزات لزيادة وتيرة الأهالي في المشاركة بمتوسط حسابي (٢,٤٩), وجاء بالترتيب الثاني العمل معا لإستحداث وسائل للتنمية تقوم علـى أسـاس المشاركة الشعبية بمتوسط حسابي (٢,٤٧), ثم جاء في الترتيب الثالث يتم عمل بحوث ودراسات مشتركة للتعرف على احتياجات المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لمظاهر ممارسة المشاركة الشعبية في الجمعيات الاهلية . في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع كما يحددها المبحوثين بلغ (٢,٤٢), وهو معدل مرتفع مما يعكس تأكيد المبحوثين على وجود مظاهر لممارسةالمشاركة الشعبية فى الجمعيـات

الأهلية فى تحقيق أهداف التنمية تمن وجهة المبحوثين ولكن بنسبة مرتفعة وفقاً للنسبة العامة للجدول.

انعكاسات ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية على تحقيق أهدافها

جدول (١٦) انعكاسات ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	المشاركة الشعبية هي الخطوة الأولى للوصول للإجماع حول مشروعات التنمية	٥٠	٦٤,١	٢٧	٣٤,٦	١	١,٣	٢٠٥	٢,٦٣	٠,٥١	١
٢	ارتفاع الميزانية المخصصة للمشاركة الشعبية يؤثر بالإيجاب مع برامج التنمية .	٣٤	٤٣,٦	٤٤	٥٦,٤	.	.	١٩٠	٢,٤٤	٠,٥	٤
٣	اشتراك الجمعيات الاهلية مع المجالس المحلية في وضع تصور واضح لدور أبناء الحي في التنمية يدعم جهود التنمية على مستوى الحي	٣٩	٥٠	٣٧	٤٧,٤	٢	٢,٦	١٩٣	٢,٤٧	٠,٥٥	٣
٤	يؤدي افتقار الجمعيات الاهلية إلى برامج خادمة للمشاركة إلى تعطل جهود التنمية	٤٢	٥٣,٨	٣٢	٤١	٤	٥,١	١٩٤	٢,٤٩	٠,٦	٢
٥	قيام اللجنة الشعبية بالاشتراك في تنشيط المشاركة الشعبية يدعم نجاح برامج التنمية	٢٨	٣٥,٩	٤٦	٥٩	٤	٥,١	١٨٠	٢,٣١	٠,٥٧	٥
٦	استطلاع رأي الأهالي عن الخدمات المؤداة لهم يؤدي إلى تعطل جهود التنمية	١١	١٤,١	٣٠	٣٨,٥	٣٧	٤٧,٤	١٣٠	١,٦٧	٠,٧١	٦
	المتغير ككل							٢,٣٣	٠,٢٨	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق انعكاسات ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهليةعلى تحقيق أهداف التنمية المحليةكالأتى:حيث جاء في الترتيب الأول المشاركة الشعبية هي الخطوة الأولى للوصول للإجماع حول مشروعات التنمية بمتوسط حسابي (٢,٦٣), وجاء بالترتيب الثاني يؤدي إفتقار الجمعيات الاهلية على المستوى المحلي إلى برامج خادمة للمشاركة إلى تعطل جهود التنمية بمتوسط حسابي (٢,٤٩), ثم جاء في الترتيب الثالث إشتراك الجمعيات الاهلية مع المجالس المحلية في وضع تصور واضح لدور أبناء الحي في التنمية يدعم جهود التنمية على مستوى الحي بمتوسط حسابي (٢,٤٧)وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لإنعكاسات ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية كما يحددها المبحوثين بلغ (٢,٣٣) وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (راندا الزغبى ٢٠٠٧) والتى اكدت على اهمية المشاركة والنزاهة والمساءلة لمنظمات المجتمع المدنى, وهو معدل متوسط مما يعكس تأكيد المبحوثين على وجود عن وجود

إنعكاسات لممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية فى تحقيق أهداف التنمية المحليةمن وجهة نظر المبحوثين ولكن بنسبة متوسطة وفقاً للنسبة العامة للجدول(الزغبى، ٢٠٠٧) **مما يجعلنا نقبل الفرض الرئيس الثالث** الخاص بانه توجد انعكاسات ممارسة ابعاد الحوكمة فى الجمعيات الاهلية على تحقيق أهداف التنمية متوسطاً.

(و) عرض وتحليل النتائج المرتبطة بدورالمنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الحوكمة فى الجمعيات الاهلية و تحقيق أهدافها

(١) دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الشفافية:

جدول (١٧) دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهلية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع المرجح
		نعم		إلى حد ما		لا							
		ك	%	ك	%	ك	%						
١	الحرص على عقد الاجتماعات المشتركة الدورية فيهم	٤٩	٦٢,٨	٢٧	٣٤,٦	٢	٢,٦			١	٠,٥٤	٢,٦	٢٠٣
٢	تنظيم وإعداد السجلات الخاصة بلجان الجمعية لعرضها في الاجتماعات المشتركة	٣٧	٤٧,٤	٣٨	٤٨,٧	٣	٣,٨			٥	٠,٥٧	٢,٤٤	١٩٠
٣	دعوة وسائل الإعلام المختلفة لحضور اللقاءات والاجتماعات المشتركة	٤٣	٥٥,١	٣٢	٤١	٣	٣,٨			٢	٠,٥٨	٢,٥١	١٩٦
٤	عدم إخفاء أي معلومات هامة خلال الاجتماعات المشتركة	٤٣	٥٥,١	٣١	٣٩,٧	٤	٥,١			٣	٠,٦	٢,٥	١٩٥
٥	العمل على إكساب أعضاء الجمعيات الاهلية الخبرات في كيفية العمل المشترك	٣٩	٥٠	٣٦	٤٦,٢	٣	٣,٨			٤	٠,٥٧	٢,٤٦	١٩٢
	المتغير ككل									**مستوى مرتفع**	٠,٤٤	**٢,٥**	

يوضح الجدول السابق دو المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهلية حيث جاء في الترتيب الأول الحرص على عقد الإجتماعات المشتركة الدورية فيهم بمتوسط حسابي (٢,٦), وجاء بالترتيب الثاني دعوة وسائل الإعلام المختلفة لحضور اللقاءات والإجتماعات المشتركة بمتوسط حسابي (٢,٥١), ثم جاء في الترتيب الثالث دعوة وسائل الإعلام المختلفة لحضور اللقاءات والإجتماعات المشتركة بمتوسط حسابي (٢,٥١) وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (WilsonThomas2012) وخاصة فيما يرتبط بنشر قيم الشفافية ونشر ثقافة الحوكمة وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لدور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الشفافية فى الجمعيات الاهلية كما يحددها المبحوثين بلغ (٢,٥), وهو معدل مرتفع مما يعكس تأكيد المبحوثين على وجود دور المنظمالاجتماعى فى دعم ممارسة الشفافية فى الجمعيات الأهلية كما يحددها المبحوثين ولكن بنسبة مرتفعة وفقاً للنتائج العامة للجدول السابق.

(٢) دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة المساءلة فى الجمعيات الاهلية :

جدول (١٨) دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة المساءلة

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	المساهمة فى حل النزاعات التي قد تنشأ فى الجمعيات الاهلية	٣٨	٤٨,٧	٣٨	٤٨,٧	٢	٢,٦	١٩٢	٢,٤٦	٠,٥٥	٢
٢	حل المشكلات والصراعات التي قد تنشأ أثناء الاجتماعات المشتركة	٣٦	٤٦,٢	٤٠	٥١,٣	٢	٢,٦	١٩٠	٢,٤٤	٠,٥٥	٤
٣	تنشيط المتابعة الجادة للحد من الممارسات الخارجة التي تؤدى إلى فشل جهود التنمية	٣٧	٤٧,٤	٣٩	٥٠	٢	٢,٦	١٩١	٢,٤٥	٠,٥٥	٣
٤	إقناع القيادات المحلية بأهمية الحوار المجتمعي لحل المشكلات واتخاذ القرارات الرشيدة	٤٣	٥٥,١	٣٢	٤١	٣	٣,٨	١٩٦	٢,٥١	٠,٥٨	١
٥	الضغط لتفعيل دور المحاكم فى تعقب المفسدين	٣٧	٤٧,٤	٣٩	٥٠	٢	٢,٦	١٩١	٢,٤٥	٠,٥٥	٣
	المتغير ككل	**٠,٤٢**								**مستوى مرتفع**	

يوضح الجدول السابق دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة المساءلة فى الجمعيات الاهلية:حيث جاء في الترتيب الأول إقناع القيادات المحلية بأهمية الحوار المجتمعي لحل المشكلات وإتخاذ القرارات الرشيدة بمتوسط حسابي (٢,٥١), وجاء بالترتيب الثاني المساهمة فى حل النزاعات التي قد تنشأ فى الجمعيات الاهلية بمتوسط حسابي (٢,٤٦), ثم جاء في الترتيب الثالث تنشيط المتابعة الجادة للحد من الممارسات الخارجة التي تؤدى إلى فشل جهود التنمية, الضغط لتفعيل دور المحاكم فى تعقب المفسدين بمتوسط حسابي (٢,٤٥) مما يعكس اهمية الدور الذى يقوم به الشخص المهنى لحل المشكلات التى تعرقل عملية إتخاذ القرار وهو ما يتسق مع نتائج دراسة (نرمين ابراهيم ٢٠١٠) أن أهم عناصردعم العمل المهنى لتحقيق الحوكمة في مساعدة المنظمات غير الحكومية علي تحقيق أهدافها هي الشفافية والمساءلة والتمكين وتنمية الموارد البشرية.(حلمى، ٢٠١١)

دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية

جدول (١٩) دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة المشاركة الشعبية

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تنشيط عمل اللجان الموجودة بالجمعية فى خدمة أبناء الحي	٣٤	٤٣,٦	٤٢	٥٣,٨	٢	٢,٦	١٨٨	٢,٤١	٠,٥٥	٢
٢	دعوة أبناء الحي لحضور الاجتماعات المشتركة فى الجمعيات الاهلية	٢٩	٣٧,٢	٤٧	٦٠,٣	٢	٢,٦	١٨٣	٢,٣٥	٠,٥٣	٤
٣	تخصيص الوقت الكافي لمقابلة أبناء الحي والتعرف على مشكلاتهم وعرضها فى الاجتماعات المشتركة	٣٥	٤٤,٩	٤١	٥٢,٦	٢	٢,٦	١٨٩	٢,٤٢	٠,٥٥	١

م	مجتمع الدراسة / العبارات	المبحوثين (ن=٧٨)								
		نعم		إلى حد ما		لا		المجموع المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
٤	توفير كل الدعم الممكن لإقرار الخطط المشتركة لتفعيل المشاركة الشعبية	٣٥	٤٤,٩	٤٠	٥١,٣	٣	٣,٨	١٨٨	٢,٤١	٠,٥٧	٣
	المتغير ككل								٢,٤	٠,٤٤	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية حيث جاء في الترتيب الأول تخصيص الوقت الكافي لمقابلة أبناء الحي والتعرف على مشكلاتهم وعرضها فى الاجتماعات المشتركة بمتوسط حسابي (٢,٤٢), وجاء بالترتيب الثاني تنشيط عمل اللجان بالجمعية فى خدمة أبناء الحي بمتوسط حسابي (٢,٤١), ثم جاء في الترتيب الثالث توفير كل الدعم الممكن لإقرار الخطط المشتركة لتفعيل المشاركة الشعبية بمتوسط حسابي (٢,٤١) وقد يعكس ذلك الترتيب أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم بة المنظم الأجتماعى فى دعم ممارسة المشاركة الشعبية فى الجمعيات الاهلية ويجب عليه أن يساعد فى التخفيف من المشكلات الإقتصادية التى تعرقل مشاركة المواطنين فى تنمية المجتمع المحلى.

ثالثاً: تحليل وعرض النتائج المرتبطة باختبارات الفروض:

(١) نتائج اختبار الفرض الرئيس الأول :" من المتوقع أن يكون مستوى ممارسة أبعادالحوكمة فى الجمعيات الاهلية وتحقيق أهدافها متوسطا

جدول (٢٠) مستوى ممارسة الحوكمة في العلاقة فى الجمعيات الاهلية في تحقيق أهدافها

م	مجتمع الدراسة / المتغيرات	المبحوثين (ن=٧٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	ممارسة الشفافية	٢,٤	٠,٣٧	٢
٢	ممارسة المساءلة	٢,١٣	٠,٣٦	٣
٣	ممارسة المشاركة الشعبية	٢,٤٢	٠,٣٣	١
	المتغير ككل	٢,٣٢	٠,٢٢	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق مستوى ممارسة الحوكمة في العلاقة فى الجمعيات الاهلية وتحقيق اهدافها حيث قد جاء فى الترتيب الأول ممارسة المشاركة الشعبية بمتوسط حسابي (٢,٤٢) وجاء فى الترتيب الثاني ممارسة الشفافية بمتوسط حسابي (٢,٤) وجاء فى الترتيب الثالث ممارسة المساءلة بمتوسط حسابي (٢,١٣) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب مظاهر ممارسة الحوكمة في الجمعيات الاهليةكما يحددها المبحوثين بلغ (٢,٣٢), وهو معدل متوسط مما يعكس تأكيد المبحوثين على وجود مظاهر لممارسة الحوكمة بصورة واضحة فى

الجمعيات الاهلية فى تحقيق أهدافها وجاء معدل تلك المظاهر متوسطا وفقا لأستجاباتهم واتفقت النتائج السابقة وهو ما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة.

جدول (٢١) مستوى انعكاسات ممارسة الحوكمة في العلاقة فى الجمعيات الاهلية

م	مجتمع الدراسة / المتغيرات	المبحوثين(ن=٧٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	انعكاسات الشفافية	٢,٢٩	٠,٣٢	٢
٢	انعكاسات المساءلة	٢,١٤	٠,٣٣	٣
٣	انعكاسات المشاركة الشعبية	٢,٣٣	٠,٢٨	١
المتغير ككل		٢,٢٥	٠,٢	**مستوى متوسط**

يوضح الجدول السابق أن مستوى انعكاسات ممارسة الحوكمة في تحقيق اهداف الجمعيات الاهلية حيث قد جاء فى الترتيب الأول انعكاسات المشاركة الشعبية بمتوسط حسابي (٢,٣٣) وجاء فى الترتيب الثاني انعكاسات الشفافية بمتوسط حسابي (٢,٢٩) جاء فى الترتيب الثالث انعكاسات المساءلة بمتوسط حسابي (٢,١٤) وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب انعكاسات ممارسة الحوكمة في العلاقة فى الجمعيات الاهلية وتحقيق اهدافها كما يحددها المبحوثين بلغ (٢,٢٥), وهو معدل متوسط مما يعكس تأكيد المبحوثين على وجود انعكاسات لممارسة الحوكمة بصورة واضحة فى الجمعيات الاهلية على تحقيق اهداف التنمية المحلية وجاء معدل تلك الانعكاسات متوسطا وفقا لأستجاباتهم .

رابعاً: توصيات الدراسة لتفعيل ممارسة أبعاد الحوكمة لتحقيق أهداف الجميعات الاهلية

(١) توصيات بشأن تفعيل دعم ممارسة الشفافية:

- قيام المنظم الاجتماعى بدوره فى دعم وسائل الأعلام المقروؤة والمسموعة والمرئية لتغطية الإجتماعات المشتركة فى أنشطة وأعمال الجمعيات الاهلية
- نشر ثقافة الحوكمة بالمجتمع الداخلى والخارجى للجمعيات الاهلية .
- عدم إخفاء أى معلومات هامة أثناء الإجتماعات المشتركة فى شركاء التنمية على المستوى المحلى.
- تقديم كافة التوصيات والقرارات التى يتم التوصل على المستوى المحلى فى متناول أيدى الجمهور المستهدف من تقديم برامج ومشروعات التنمية المحلية.
- تدريب العاملين بالجمعيات الاهلية وقياداتها على أسس العمل المشترك والتعاون والشراكة.
- تدعيم اللامركزية فى إتخاذ القرارات على المستوى المحلى.

- دمج المستفيدين من الخدمات المقدمة من الجمعيات الاهلية فى عملية اتخاذ القرارات التى تمسهم.
- تبصير الأجهزة المحلية بأهمية التعددية السياسية والحزبية داخل المجتمع المحلى.

(٢) توصيات بشأن دعم ممارسة المساءلة بالجمعيات الاهلية:

- مراعاة الضبط اللازم لتفعيل القوانين المرتبطة بمساءلة الفاسدين .
- تفعيل القواعد التأديبية فى حالة إخلال أحد اطراف المشاركة فى العملية التنموية
- محاولة تقريب وجهات النظر فى الإجتماعات المشتركة فى شركاء التنمية .
- تمكين المواطنين داخل المجتمع المحلى من محاسبة المسؤليين عن التقصير.
- تدعيم الدورالرقابى على أجهزة التنمية المحلية .
- إيجاد التوازن فى العلاقات فى أجهزة التنميةالحضرية والمحلية .
- بناء قاعدة بيانات محدثة ودقيقة وكافية عن أنشطة الجميعات الاهلية المحلية.
- مراعاة ان تحدث برامج الجمعيات الاهلية تغييرات ايجابية فى مستوى معيشة المواطنين

(٣) توصيات بشأن تفعيل دعم ممارسة المشاركة الشعبية بالجمعيات الاهلية:

-العمل على بناء شراكات قوية لدعم التعاون المشترك بين مختلف أجهزة المجتمع لتفعيل المشاركة الشعبية.

- تدعيم قدرة الأجهزة المحلية على عمل بحوث ودراسات للتعرف على مشكلات المجتمع.
- دعم دور اللجان الشعبية للعمل معاً لتنشيط المشاركة الشعبية.
- مشاركة الجمعيات الاهلية فى وضع تصورات واضحة لدور أبناء الحى فى التنمية المحلية.
- السماح للمواطنين بالحضور الى الإجتماعات واللقاءات المشتركة فى أجهزة التنمية على المستوى المحلى.

خامساً: مقترحات بشأن دور طريقة تنظيم المجتمع تفعيل ممارسة الحوكمة فى بالجمعيات الاهلية:

انطلاقا من الأطرالنظرية لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الإجتماعية ونتائج الدراسة الميدانية واستناداً لأراء الخبراء فى هذا المجال, يمكن وضع بعض المؤشرات لتفعيل دور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل ممارسة الحوكمة بالجمعيات الاهلية فى إطار الأسس التالية :

(١) أهداف طريقة تنظيم المجتمع :

- السعى نحو تحقيق التنمية المحليةالمدفوعة بإعتبارات وظروف وخصوصية المجتمع المحلى لتحسين نوعية الحياة لسكان المجتمع.
- العمل على نقل المجتمع من وضع الى أخر افضل منة من خلال تحسين العلاقات فى الأطراف الفاعلة على المستوى المحلى .
- إحداث تغيرات مقصودة فى الجوانب المادية والمعنوية للمجتمع من خلال التركيزعلى ممارسة الشفافية والمساءلة والمشاركة فى الأطراف الفاعلة على المستوى المحلى .

التركيزعلى الشفافية والمساءلة والمشاركة بركائزلتحقيق التنمية الشاملة بأقل تكلفة وجهد ووقت ممكن خاصة فى ظل ظروف وندرة المواد والإمكانيات.

-يمكن الإستفادة من نتائج البحث والعمل على ممارستها فعلياً فى العلاقات المحلية مما قد يهم فى تحقيق التنمية على المستوى المحلى.

(٢) مهارات طريقة تنظيم المجتمع:

-المهارة فى اقناع النخبة فى قيادات العمل الاهلى بأهمية وضرورة الشفافية .

- مهارة تمثيل المواطنين المحليين باستخدام الأتصال الجيد.
- مهارة التفاوض فى شركاء التنمية بما يؤدى الى التوصل لحلول للمشكلات المحلية
- المهارة فى جمع المعلومات ونشرها وتمكين المواطنين المحليين من التوصل لها.
- المهاة فى الضغط القانونى لتعديل اللوائح والقوانين الجامدة لصالح تسريع العمل التنموى.
- المهارة فى تمكين المواطنين المحليين من ممارسة دورهم الرقابى فى المشروعات المحلية.
- المهارة فى التأثيرعلى كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلى.
- المهارة فى اعداد برامج تدريبية للعاملين بالجمعيات الاهلية بهدف تعزيز المساءلة لديهم.
- المهارة فى التقويم لمختلف أنشطة العمل التنموى على المستوى المحلى .

(٣) استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع:

- استراتيجية الإقناع: من خلال كسب تأييد المواطنين المحليين وخاصة الشباب ومن ثم التأثير عليهم للوصول الى اتفاق عام حول القضايا المجتمعية .

-استراتيجية الضغط: عبر الضغط المشروع لتغييروتعديل اللوائح والقوانين الجامدة للوصول الى ممارسة الرشاد فى الحكم المحلى

-استراتيجية المدافعة: من خلال تنظيم المواطنين للمطالبة بحقوقهم المشروعة وبوصفهم قانونية والمشاركة فى كل ما يمس حياتهم على المستوى المحلى.

. وهناك مجموعة من التكتيكات التى تعمل على تنفيذ تلك الإستراتيجيات ةالتى من أهمها الإقناع -الاجتماعات المشتركة -إتاحة المعلومات -إجراء الحوار-الإتصال -تقديم المعلومات والإحصاءات واستخدام وسائل الإتصال الألكترونية وإجراء البحوث الميدانية.

(٤) مداخل طريقة تنظيم المجتمع:

- مدخل الحوار المجتمعى : إتاحة الفرصه للمؤسسة الأعلامية للقيام بدورها فى نشر الحقائق عن قضايا الفساد والمفسدين وتنمية الرأى العام ليكون قادراًعلى متابعة احداث الفساد ومتابعة جرائم الفساد والمفسدين وتشجيع ودعم دور المواطن المحلى فى تنمية المجتمعات المحلية.

- مدخل المطالبة: من خلال العمل على تشجيع التعاون مع الجهات الاعلامية والصحافية وتمكينها من الوصول الى المعلومة ونشرها ودعم دور المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية فى اجراء البحوث الموضوعية عن الواقع المحلى للجمعيات الاهلية وتنظيم المواطنين للمطالبة بحقوقهم الأساسية فى مساءلة الموظفين المقصرين وتنظيم المواطنين للمطالبة بالمشاركة فى كافة مشروعات وبرامج التنمية على مستوى الحى والجيرة .

(٥) ادوات طريقة تنظيم المجتمع: من خلال العمل على تنظيم اللقاءات المشتركة فى الأطراف الفاعلة على المستوى المحلى وتنشيط دور اللجان المحلية للعمل معاً لخدمة اهالى المناطق المحلية وخاصة الفقيرة والاولى بالرعاية ، تنظيم المؤتمرات الجماهيرية لتواصل المواطنين مع بناءات القوة داخل المجتمع المحلى وإعداد التقارير الموثقة ونشرها للجماهير.

(٦) ادوار المنظم الإجتماعى : دور المنمى والخبير والمنسق والوسيط والمدافع والممكن والمحفز

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية

ابراهيم، اشرف محمد (٢٠١٥): التأهيل المهني للمراجعين الداخليين في المملكة العربية السعودية والدور المأمول من الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ،جامعة المنصورة. مج. ٣٩, ع. ٢

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٤): " قواعد ومراحل البحث العلمي "– دليل ارشادي في كتابة البحوث واعداد رسائل الماجستير والدكتوراة ,القاهرة , مجموعة النيل العربية).

أبو زيد، علا (٢٠٠٦): " النوع والحكم الرشيد "، (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة).

أحوال الشفافية (٢٠١٢): تقرير شهرى يصدرى عن مركز الشفافية للمعلومات فى جمعية الشفافية الكويتية ، الكويت ، جمعية الشفافية الكويتية).

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" (٢٠١١): سلسلة تقارير (٣٩) عن النزاهة والشفافية والمساءلة ،(فلسطين ، منظمة أمان).

البرادعى، ليلى وأمين، خالد زكريا (٢٠٠٧): "إصلاح الجهاز الإدارى الحكومى فى مصر": قوائم الإصلاح المؤسس والتنمية فى مصر، (الجيزة ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب).

البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة :"برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (الشفافية والمساءلة)"

البعلبكى، منير (٢٠٠٤): "قاموس المورد" ، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة والثلاثون ، لبنان).

الديسطى، محمد محمد عبد القادر (٢٠١٣): إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجع ومحتوى تقريره ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية مج. ٣٧, ع. ١

الرباط، حسنى إبراهيم وآخرون (٢٠٠٠): "إدارة المؤسسات الاجتماعية "المفاهيم والإجراءات"، (القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى).

الردااف، مروة عبد المنعم (٢٠٠٦): "التكامل فى الأحزاب السياسية والمجالس الشعبية والتنفيذية في دعم برامج التنمية المحلية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان).

الرفاعى، نجلاء (٢٠٠٦): "الحكم الرشيد فى جمهوريتى كوريا وتايوان"، القاهرة ، (مركز دراسات وبحوث الدول النامية).

السقا، سامر على السيد (٢٠١١): " استراتيجية مقترحة لتعزيز الشفافية في المجالس الشعبية المحلية"، المؤتمر العلمى الرابع والعشرون، (كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان).

السمالوطي، اقبال الأمير (٢٠١٤):المجتمع المدني في مصر وأفاق التنمية،رؤية تحليلية،بحث منشور في مجلة الماهرة للخدمة الاجتماعية،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،الماهرة

السيد، محمد زكى على (٢٠٠٨): " الحوكمة فى الموازنة العامة للدولة" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة).

الششتاوى، محمد سمير عبده (٢٠١٨): الحكم الرشيد وتدعيم قيم رأس المال الاجتماعي علي المستوى المحلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان

تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (٢٠٠٤): "التطوع كتوجه عام فى التنمية والنهوض بالمحليات "،(الدورة الرابعة والعشرون).

جاد، يحيى عبده محمد (٢٠٠٥): "التكامل فى الأجهزة المتصلة بالتنمية وتأثيره على مشروعات التنمية المحلية "، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان).

الجبالى، عبد الفتاح (٢٠٠٩): "حرية المعلومات والشفافية في مصر"،(القاهرة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة).

الجمل، أحمد عيسى (٢٠٠٩): " نحو تصور مقترح لتفعيل دور الأحزاب السياسية فى تحقيق التنمية المستدامة كأحدى منظمات المجتمع المدنى":المؤتمر العلمى الثانى والعشرون، (كلية الخدمة الاجتماعية , جامعه حلوان).

حلمي، نرمين إبراهيم (٢٠١١): متطلبات الحوكمة بالمنظمات غير الحكومية لدعم برامج التنمية المحلية ، مجلة دراسات في، الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، التاسع والعشرين، الجزء الخامس

حمودة، مسعد الفاروق محمد (١٩٩٥): "تنمية المجتمعات المحلية (الريفية– الحضرية– المستحدثة– الصحراوية)"، (الإسكندرية ، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع).

خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٩):" تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع) ",(الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث).
ريحان، جانست ابراهيم (٢٠١٥): تقييم القدرات المؤسسية لجمعية تنمية المرأة الريفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة
الزغبى، راندا محمد (٢٠٠٧):ادارة الحكم الموسع فى المنظمات غير الحكومية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
شفيق، محمد (١٩٩٤): "التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا ومشكلات المجتمع" , (الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث).
شفيق، محمد (٢٠٠٥): "البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية"، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)
الشوبري، نهي (٢٠١٢): مدي التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبية في عملياتها، رسالة . دكتوراه غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
شوقى، عبد المنعم (١٩٩٣): " مشاركة المواطنين في التنمية الريفية"، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
الصاوى، على (٢٠٠٩): ماهية المساءلة والشفافية ودورها فى تعزيز التنمية الإنسانية، المؤتمر العلمي الثالثة للجمعية الاقتصادية العمانية ، برنامج الأمم المتحدة ،(عمان، مسقط).
عبـد الصمد، زيـاد (٢٠٠٤): "المجتمع المدنى وتحديات التنمية والديمقراطية فى عالـم متغير" ، (بيروت ، مؤسسة فريد ريش).
عبد العال، عبد الحليم رضا (٢٠٠٦): تنظيم المجتمع، النظرية والتطبيق ،القاهرة: دار المهندس للطباعة
عبد الفتاح، عبد الرحمن (٢٠١٢): أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية الالكترونية بالشركات المساهمة السعودية ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، مج. ٣٦، ع.٤.
عبد اللطيف، رشاد أحمد (١٩٩٩): " نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية (مدخل متكامل)",(الاسكندرية ,المكتب الجامعى الحديث).
عبد الوهاب، سمير محمد (٢٠٠٧): "دور الحكم المحلى فى ظل التحول إلى القطاع الخاص، الخبرة الدولية"، فى الإدارة المحلية والتنمية فى ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة).
عبداله، عبداله علي(٢٠١٣): العلاقة بين متطلبات بناء المدرات المؤسسية وتحميك آليات الحكم الرشيد بالجمعيات الأهلية ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية وتطوير العشوابيات،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان
عطوة، محمد ابراهيم، (٢٠١٢): حوكمة النظام التعليمى مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم، بحث منشورة بمجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة.مج. ٧٩، ج. ٢
على، ماهر أبو المعاطى (٢٠١١): الاتجاهات الحديثة فى الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث
عويس، منى في السروجى، طلعت وآخرون (١٩٩٩): "التنمية الاجتماعية أسس وقضايا "، (القاهرة ، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية).
عيسى، حسن (٢٠٠٦): " الجهود الدولية فى الحكم الرشيد والتنمية في مصر "،(القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة).
فراج، منال حامد (٢٠١٠): دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية ،بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ،جامعة المنصور ،مج. ٣٤, ع. ٤
فوزى، سامح (١٩٩٨): المساءلة والشفافية (إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير) ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام).
قاسم، محمد رفعت (٢٠٠٤): " تنظيم المجتمع" (النظرية والتطبيق)، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية).
قنديل، أمانى، سارة بن نفيسة (١٩٩٤): الجمعيات الأهلية فى مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام).
الكايد، زهير (٢٠٠٦): الحكمانية والتنمية ، قطر، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ص٥
محجوب، عبد الحميد عبد اللطيف (١٩٩٣): من إحلال الواردات إلى التصنيع للتصدير (عوامل النجاح الكورى، القاهرة).
محسن، طاهر ، مهدى، صالح (٢٠١٠) :المسئولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال والمجتمع ، الاردن ،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط ٣

محمد، صبحى محمود (٢٠١١): إطار مقترح لحوكمة البنوك في مصر المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة مج. ٣٥، ع. ١

محمد، أشرف يونس (٢٠١١): حوكمة المنظمات غير الحكومية ، دراسة حالة غير منشورة ،المعهد العالى للتعاون الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

محمد، منى جميل سلام (٢٠٠٧): " إسهامات منظمات المجتمع المدنى فى بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية" ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، (كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد ٢٣).

محى الدين، رضوى أشرف محمد (٢٠١٩): الحكم الرشيد كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي بالمجالس المحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

مرجى، غربى بن (٢٠١٦): الحوكمة الأكاديمية للجامعات الأهلية السعودية من وجهة نظر الشركاء الجامعيين" أنموذج مقترح " ، بحث منشور بمجلة كلية التربية بالمنصورة ، جامعة المنصورة.مج. ٩٥, ج.١

مسعد، محى محمد (٢٠١٤): دور آليات الحوكمة فى مكافحة الفساد المالى والإدارى ، بحث منشور بمجلة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة.ع. ٥٥, ج. ١

المغرب، ترانسبرانسى (٢٠١٠): "تقرير حول حصيلة أنشطة مركز الدعم القانونى ضد الرشوة"، (المغرب ، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة).

المليجي، إبراهيم عبد الهادي (٢٠٠٢): " استراتيجيات وعمليات الإدارة" ، (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث).

ناجى، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٧): تحديث الإدارة المحلية فى مصر ،(القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق).

نصير، عبد الله عبد القادر (٢٠٠٠): "البيئة والتنمية المستدامة – التكامل الاستراتيجى للعمل الخير"، (الأردن ، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، عمان).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Christie, Kenneth (1995): Regime Security and Rights in South East Asia: political studies, (vol. 43).

G. Ford Robert, R Armandi and P. Heat on Gherril (2008): organization theory (London Hypes 8 Row, publisher).

Gary P., Liebert (2005): Building Capacity for Decentralized Development in Chad. Civil Society Groups and the Role of Nonformal Adult of Education, ph.D. Dissertation (United States: The Florida State University).

Lo, Mbaye (2006): R- inventing civil society – based governance (a case study of senegal), (PHD, cleveland state university of ohio).

Netting, F. Ellen (1993): social work Macro Pactice (New york, Praeger Publishers).

Patricia A., Patrick (2007): The determinants of organizational innovativeness the adaptation of GASB 34 in Pennsylvania local Government PhD. Dissertation (United States Pennsylvania, the Pennsylvania state university).

Prakorn, Siriprakob (2007): The Effects of Decentralization on Local Governance in Thai land ,phD.dissertation (United States… Arizona: Arizona State University).

Romeo, Leonardo (2002): Local Governance approach to Social Reintegration and Economic Recovery in Post-Conflict Countries, Towards A Definition and A Rationate, (the Work Shop "A local Governance Approach to Post-Conflict Recovery", N. Y).

Spiegel, Hans B.C. (2008): Citizan participation in Urban development, (Washington, D.C. Institute for Applied Behavioral science).

United Nations Development Programme (UNDP) (2006): Participatory Evaluation in Programmes Involving Governance Decentralization, New york, Praeger Publishers).

United Nations Development programs (UNDP) (1997): Governance for Suitatinable human development, (Aund p, policy paper).

Walton, Ronald (1992): social work 2000(London, Longman).
Wilson Thomas (2012): Social Work Models and Governance in Civil Society ,Ph.D ,University of Minnesota , 2012.